الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢٤**

الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

مشروع القرار (A/72/L.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن هذه الجلسة تعقد وفقا للقرار ١٧٩/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والقرار ٢٨٧/٧١ المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٧.

وأرحب ترحيبا حارا بالجميع في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من أجل تقييم الإنجازات وتحديد الثغرات والتحديات في مجالات، منها تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/72/L.1 بعنوان ”الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص“.

وقبل أن نمضي قدما، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع الإعلان السياسي سيجري عقب البيان الذي سيدلي به المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بالجميع وأشكرهم على الحضور والمشاركة.

تأثرت خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع كثيرا بحديثي مع السيدة شيرين إبراهيم، الناشطة الأيزيدية التي نجت من الاتجار بالبشر على أيدي الإرهابيين. لقد انتُهكت كرامتها وحقوقها الإنسانية وانتُهكت هي نفسها. وتُظهر قصتها أهوال وتعقيد هذه الآفة. ولكن الأهم أن قصتها تشكل تذكيرا محزنا بأننا نتحدث هنا عن أشخاص.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إننا لا نعقد هذا الاجتماع كاجتماع روتيني على جدول أعمالنا. فنحن هنا لتتبع التقدم الذي أحرزناه حتى الآن لنرى الشوط الذي ما زال يجب علينا قطعه من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص إلى الأبد. واليوم، نجدد التزامنا بمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر. ونتعهد مرة أخرى باحترام الحقوق الإنسانية لشعوبنا وكرامتهم. ويُظهر مشروع الإعلان الذي سيُعتمد اليوم إرادتنا السياسية لإنهاء الاتجار بالبشر. غير أن ذلك يجب أن يتجلى في اتخاذ إجراءات. وعندها فحسب، سيكون الأمر ذا مغزى بالنسبة للأشخاص المتضررين. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يعني التركيز على الناس في هذا السياق اتّباع نهج يتمحور حول الضحايا والناجين. ويعني أيضا احترام حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص مثل شيرين إبراهيم وجريزيلدا غروتبوم وآخرين كثيرين. وأتوقف برهة لأحيي على وجه الخصوص الضحايا من الموتى والأحياء الذين يوجد بعضهم معنا هنا اليوم. فحضورهم يذكّرنا بالسبب الذي نجتمع لأجله هنا – وهو أن تتمكن الشعوب من العيش بسلام وأمان من خطر الاتجار بالبشر. ويجب علينا أن نكون صوتا للضحايا والناجين الذين لا منبر لهم للتعبير عن أنفسهم. ولأجل ذلك أنشئت الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب علينا تعزيز جهودنا الوقائية، فما برحت التحديات العالمية للسلم والأمن تزداد بسبب خطر الاتجار بالبشر، ويتعين علينا معالجة الأسباب الجذرية لتلك التحديات. وتؤكد قصة شيرين إبراهيم ما نعلمه سلفا: ألا وهو أن منع نشوب النزاعات يساعد على منع الاتجار بالبشر. وتنطوي الفجوة ما بين السلام والحرب على مخاطر كثيرة، منها الاتجار بالبشر. وترغم النزاعات والكوارث ملايين الأشخاص على الفرار من ديارهم. وبسبب اتباع الاتجار بالبشر والهجرة للأنماط الجغرافية نفسها، يعلَق البعض في التقاطعات نفسها المتغيرة بينهما. وعلاوة على ذلك، أصبحنا نواجه إرهابيين ومجرمين لا يأبهون للمعاناة الإنسانية، بل يحققون المكاسب من عدم الاستقرار الناجم عن النزاعات والأزمات الإنسانية. ويسمح عدم وجود المؤسسات الفاعلة وغياب سيادة القانون باستمرار الاتجار بالبشر في إفلات من العقاب. ونعلم أيضا أن تلك الجماعات تحصل على التمويل من هذا النشاط الإجرامي.

وليست هذه سوى بعض أبعاد الاتجار بالبشر، أما الصورة الكاملة فمعقدة جدا وكثيرة الجوانب، غير أن المشترك بين جميع تلك الجوانب هو أن الوقاية خير من العلاج. وتؤجج عوامل الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن الغذائي وغيرها من مظاهر الضعف نيران الاتجار بالبشر، في حين توفر لها المكاسب المالية ما يلزمها من أوكسجين. ويجب علينا حرمان المتجرين من تلك المكاسب التي يحققونها عن طريق التصدي لكلا جانبي العرض والطلب من المشكلة. ولأجل ذلك، فنحن بحاجة إلى مشاركة الجميع في ما نسميه نحن في الأمم المتحدة بنهج أصحاب المصلحة المتعددين.

ثالثا، يتعين علينا إيلاء العناية الخاصة لتلك الفئات التي تعدُّ الأكثر تعرّضا للخطر. فالنساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون هم من بين الفئات الأكثر تعرّضا للاتجار بالبشر. وتشكل فئة النساء والأطفال نسبة ٧٩ في المائة من مجموع ضحايا الاتجار الذين تم تعقبهم على الصعيد العالمي. ويهدد تركيز الاتجار بالبشر على النساء والأطفال بتمزيق نسيج مجتمعنا ويؤدي إلى انتكاس التقدم الذي أحرزناه. وبالتالي، يجب علينا التركيز على الفئات الأكثر عرضة للاتجار.

أخيرا وأهم من ذلك، أن لدينا الكثير من الخطط والأدوات المتاحة. ويجب علينا اتخاذ المزيد من الإجراءات المنسقة لأجل تحقيق عالم خال من الاتجار بالبشر. وتشمل خططنا ما يلي: أولا خطة العمل العالمية، ثانيا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع وقمع الإتجار

بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه. ووفقا لأهداف التنمية المستدامة – فإنه يتعين علينا من خلال الأهداف ٥ و ٨ و ١٦ إنهاء الاتجار بالبشر مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والعمل اللائق. ورابعا، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اُعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ للاجئين والمهاجرين.

ويعدُّ مشروع الإعلان السياسي الذي سيُعتمد اليوم صكا هاما آخر. وأود أن أشكر الممثلين الدائمين لقطر وبلجيكا على جهودهما المقدّرة التي أدت بنا إلى هذه النتيجة التوافقية. وأحث على استمرار المساهمات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ويشكّل هذا الصندوق جزءا هاما من التزامنا بمساعدة الضحايا والناجين على التعافي من هذه الجريمة واستعادة كرامتهم والتقليل إلى أدنى حد ممكن من معاودة الوقوع ضحية والتعرض مرة أخرى لخطر الاتجار. ويجب أن تتناسب الموارد مع عظم التحديات التي نواجهها في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

فلا حدود للاتجار بالبشر، وهو يلحق الضرر بالسكان في الشمال والجنوب، وله أوجه عديدة. صحيح أننا قد أحرزنا تقدما، غير أن الطريق لا يزال أمامنا طويلا. ويتمثل هدفنا في انعدام الاتجار تماما. فلنلتزم بتعزيز التعاون لاتخاذ إجراءات عالمية حاسمة. ولنضع حدا لذلك الاتجار البغيض بالبشر في الماضي إلى الأبد.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأهنئ أعضاء الجمعية على نجاح مداولاتهم بشأن مشروع الإعلان السياسي الذي سيعتمد هذا الصباح.

ووفقا للتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن هناك عشرات الملايين من الأشخاص من ضحايا السخرة والاستعباد الجنسي وتجنيد الأطفال جنودا وغيرها من أشكال الاستغلال والانتهاك. وأصبح الاتجار بالبشر في كل مكان من حولنا وفي جميع مناطق العالم. وغالبا ما يكون ضحاياه من هم أشد ضعفا وعرضة له، أي النساء والفتيات، بل يتعرض الفتيان أيضا بقسوة للاستغلال لأغراض الجنس وللحصول على أعضائهم الحيوية. ويرغم الأطفال على التسول المستمر، في حين يرغم الرجال على القيام بالأعمال الشاقة. وتستفيد من هذا البؤس أعداد لا تحصى من الأعمال التجارية في الشمال والجنوب على السواء. ومن قطاع الإنشاءات إلى الإنتاج الغذائي وإنتاج السلع الاستهلاكية، يلطخ هذا العار وجه الكثير من المشاريع التجارية. وكثيرا ما يرتبط الاتجار بأشكال التمييز العرقي والجنساني وغيرهما من أشكال التمييز.

لقد نشأت خلال السنوات الأخيرة مصاعب ومحكّات جديدة نتيجة لتزايد النزاعات وانعدام الأمن وعدم اليقين الاقتصادي. ويقع الملايين من الأطفال والنساء والرجال، أثناء فرارهم من بلدانهم بحثا عن الأمان، في رمضاء أشخاص نُزعت الرحمة من قلوبهم. ولقي الآلاف من الأشخاص حتفهم في عرض البحر أو الصحارى أو مراكز الاحتجاز أو على أيدي المتجرين البؤساء، في حين استغلت الشبكات الإجرامية حالات الفوضى واليأس لتوسيع نطاق أعمالها الوحشية وأنشطتها. وما تزال الجماعات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام تسعى إلى احتجاز واستعباد النساء والفتيات والفتيان. وهناك جماعات أخرى تستغل الضحايا لأعمال السخرة.

ولتلك العصابات والمجموعات طابع عالمي، وهي على قدر عال من التنظيم، علاوة على براعتها في استخدام التكنولوجيا واستغلال الثغرات في مجال الحوكمة وضعف المؤسسات. ويجب

علينا إبداء القدر ذاته من العزم في مكافحة هذا الخطر. وكثيرا ما ينشط المتجرون بالأشخاص في إفلات من العقاب ولا يجدون اهتماما مثلما هو الاهتمام بالمتجرين بالمخدرات. ويجب علينا تغيير هذا. وقدر رأيت الكثير من لوردات المخدرات في السجون، وهم لا شك يستحقون ذلك، غير أنني لم أر أي من لوردات الاتجار بالأشخاص في السجون.

وتقتضي منا مكافحة الاتجار بالبشر زيادة الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه – اللذين أشار إليهما الرئيس إليها توا – وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وغيرها من الصكوك الأخرى ذات الصلة. وتتطلب أيضا التعاون الفعال بين الدول الأعضاء، ويشمل ذلك طائفة كاملة من الصكوك.

وبما أن المتجرين يفترسون الأشخاص الضعفاء والمهمشين، فربما تبدو المشكلة بعيدة عن أفراد المجتمع ممن هم أوفر حظا، بمن فيهم صناع القرار السياسي. وعلى النقيض من ذلك، يبدو خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات أكثر قربا عادة، وبالتالي فإنه يحظى بالاهتمام وتخصيص الموارد اللازمة لمكافحته من جانب جميع الحكومات.

وأذكر أنني عندما كنت رئيسا للوزراء، قبل ٢٠ عاما تقريبا، دائما ما أخشى أن يقع أطفالي يوما ما ضحية للاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولم أعتقد مطلقا أنه يمكن أن يقعوا ضحية للاتجار بالبشر. وربما كان ذلك هو السبب الذي دفع حكومتي إلى وضع سياسة لمكافحة المخدرات بقدر كبير من الالتزام وما يزال الكثيرون ينظرون إليها على أنها سياسة مرجعية إلى اليوم. غير أننا لم نقم بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر.

وبالنسبة لي فإن من الواضح تماما أنه من مسؤوليتنا – بصفتنا قادة – أن نجعل مكافحة الاتجار بالبشر أولوية حقيقية في مجال التعاون الدولي. وقد كان إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اُعتمد في العام الماضي خطوة جديرة بالترحيب. وسيكون مؤتمر الجمعية العامة المقرر عقده العام القادم والذي يرمي إلى اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، معلما هاما محتملا آخر.

ويتسم اللاجئون والمهاجرون على وجه الخصوص بالضعف، وتتفاقم محنتهم عندما يعاملون من قبل الحكومات والمجتمعات المضيفة على أنهم مجرمين. ويجب على المجتمع الدولي إنشاء قنوات للهجرة القانونية والآمنة. ويجب علينا في ذات الوقت الذي نواصل فيه مكافحة الاتجار بالأشخاص، الالتزام بحق اللاجئين في اللجوء. ولا مناص من التعاون الدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات وإنفاذ القانون وتقديم المساعدة القانونية.

وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات هامة تستهدف التصدي لتمويل الإرهابيين والمُتجرين على السواء.

ويجب أن نعزز الدعم المقدم إلى الضحايا، ولا سيما عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي يقدم مساعدات بالغة الأهمية للناجين. ولا ينبغي لأحد مواجهة صدمة تجاربه بمفرده. واتباع نهج يركز على الناجين أمر بالغ الأهمية.

وتتجلى أداة أخرى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعالج بعض الأسباب الجذرية التي تجعل الناس عرضة للاتجار. وغالبا، ما يغذي الفقر وانعدام المساواة الاتجار. ومكافحة الاتجار بالبشر والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع يسيران جنبا إلى جنب.

وينبغي أن تشمل جهودنا أيضا حملات للتوعية. فكلما زاد وعي الناس بمخاطر الاتجار، كانوا أفضل استعدادا لتجنب أهواله.

وما دامت هذه الجريمة مستمرة، لا يمكننا أن نقول للشباب إن المستقبل سيكون أفضل من الماضي. ولا يمكننا إيجاد عالم

يسوده الأمل والفرص للجميع، ولا نجرؤ على النظر إلى أنفسنا دون شعور بالعار الذي يلاحقنا. وقد حان الوقت الآن لنقف معا لاجتثاث هذه الممارسة البغيضة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٧١، أعطي الكلمة الآن للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد فيدوتوف (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تشكل حجر زاوية في عملنا الجماعي. ويمكن لهذا التقييم ولمشروع الإعلان السياسي الذي نوشك على اعتماده المساعدة على المضي قدما بهذا الالتزام وتعزيز الاستجابات لهذه الجريمة البشعة التي لا تزال تستغل الأشخاص الأكثر ضعفا في جميع أنحاء العالم وتحولهم إلى ضحايا.

ومنذ اعتماد الجمعية العامة لخطة العمل العالمية، وهي إنجاز تاريخي، في عام ٢٠١٠، عززنا الجهود المبذولة لمنع ووقف هذه الجريمة، وذلك في المقام الأول من خلال البروتوكول بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وحتى الآن، انضمت ١٧١ دولة عضوا إلى البروتوكول، ويعكف معظمها على مواءمة قوانينها المحلية مع أحكام البروتوكول.

وفي خطة العمل العالمية، كلفت الجمعية العامة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإعداد تقارير عالمية عن الاتجار بالأشخاص، تصدر كل سنتين. وقد أوضحت بحوثنا أن مواءمة التشريعات مع البروتوكول أمر مفيد في تحسين استجابات العدالة الجنائية. ورغم ذلك، تظل ثغرات الإنفاذ قائمة. وأتفق تماما مع الأمين العام بشأن المعدلات المنخفضة لأحكام الإدانة بحق أباطرة شبكات الاتجار الحقيقيين، وحاجتنا إلى القيام بالمزيد. وجرى تأكيد ذلك بشكل كامل في تقارير المكتب لفترة السنتين.

وتجري إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة لتسهيل الاتجار بالبشر، ومن ثم زيادة الضغوط على قدرات اكتشاف هذه الجرائم والتحقيق فيها. وقد سلط مجلس الأمن الضوء على التهديد الذي يشكله الاتجار بالبشر للسلام والأمن الدوليين، ولا يزال المجلس منخرطا في التصدي لهذه الجريمة في سياق النزاع المسلح. وفي المستقبل، نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد لترجمة هذا المستوى العالي من الوعي إلى إجراءات أكثر فعالية والاستفادة بشكل أفضل من الإطار القانوني الدولي المعمول به لحماية الضحايا وضمان العدالة.

ويشرفني اعتراف الجمعية بالدور المؤسسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالبشر. ويظل المكتب منخرطا بشكل تام في العمل مع شركائنا في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل دعم الدول الأعضاء في عملها من أجل منع الاتجار بالأشخاص وفيما يخص تنفيذ تدابير تركز على الضحايا في مجال العدالة الجنائية.

وإننا بحاجة إلى تعزيز جمع البيانات من أجل بناء قاعدة أدلة قوية. كما يجب علينا أن نعمل معا من أجل وضع إطار مشترك لتحديد وتقييم التقدم المحرز، مع الأخذ في الاعتبار الغايات المتعلقة بمكافحة الاتجار في إطار أهداف التنمية المستدامة، وهي تحديدا، الأهداف ٢-٥ بشأن الاتجار بالنساء والفتيات؛ و ٧-٨ بشأن العمل القسري ؛ و ٢-١٦، بشأن الاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال. ولدعم ذلك، يعكف المكتب حاليا على العمل مع الأوساط الأكاديمية لوضع منهجيات مبتكرة لقياس وفهم أبعاد مشكلة الاتجار ونطاقها. وفي الوقت نفسه، يجب أن ننسق الدعم لكي يكون متسقا وناجعا وفعالا

قدر الإمكان، بما في ذلك عن طريق فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المعروف باسم ICAT.

ويتعين أن تجري الحكومات الأبحاث اللازمة لوضع القوانين موضع التنفيذ ودعم الضحايا وتدريب الممارسين وللسماح بقيام تعاون بين الوكالات وعبر الحدود. وتمشيا مع البروتوكول، يجب أن نساعد الدول الأطراف على مواجهة التحديات التي تجعل الناس، وبخاصة النساء والأطفال، عرضة لخطر الاتجار، بما في ذلك الفقر والعمالة الناقصة وعدم المساواة في الفرص.

في الختام، أحث الأعضاء على التعهد بدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي أنشئ بموجب خطة العمل العالمية. ويقدم الصندوق مساعدة مباشرة حقيقية، ولكن أثره لن يكون بمستوى إمكاناته إذا لم يحصل على الموارد اللازمة. وقد سمعت أن بعض الدول الأعضاء ستعلن عن تعهدات جديدة سخية للصندوق الاستئماني. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرها مقدما على العروض السخية. لطفا، ساعدونا على تعزيز الدعم لكي تمكّنوا المزيد من ضحايا الاتجار من النجاة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنتقل الجمعية العامة الآن للنظر في مشروع القرار A/72/L.1 المعنون :”الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص“. ونبت الآن في مشروع القرار.

وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد أبليان (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يُقدم هذا البيان، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وتم توزيعه على جميع المقاعد، وبات متاحا على بوابة الخدمات الموفّرة للورق.

بموجب أحكام الفقرة ١٢ من مشروع القرار A/72/L.1، تشدد الجمعية العامة على ضرورة كفالة التنظيم والاتساق عموما في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للتصدي للاتجار بالأشخاص، ولا سيما في كفالة تقديم الدعم للدول الأعضاء. والجمعية العامة، إذ تشير في هذا الصدد إلى أن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص قد أُنشئ من أجل تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع اضطلاع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفة المنسق له، فإنها تحث الأمين العام على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وإبلاغ الدول الأعضاء عنها من خلال قنوات الإبلاغ القائمة.

وبموجب أحكام الفقرة ١٣ من مشروع القرار، تسلم الجمعية العامة بالدور الهام الذي يؤديه فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منظومة الأمم المتحدة، وتدعوه إلى مواصلة تكثيف أنشطته المتصلة بتنفيذ خطة العمل العالمية، وإلى أن يقوم، تحقيقا لهذه الغاية، بإدراج جوانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ذات الصلة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وبالنظر في سبل تنسيق الأنشطة في المستقبل وتفادي تكرار الجهود. وتشجع الجمعية فريق التنسيق على توسيع نطاق فريقه العامل، ليشمل كيانات الأمم المتحدة التي لا تشارك حاليا في أنشطة الفريق ولكن لها دور في التصدي للاتجار بالأشخاص.

وفيما يتعلّق بالفقرتين ١٢ و ١٣، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد لدينا حاليا سوى موظفين اثنين معنيين بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من الرتبة ف-٤، وهما مُكرسان لتنفيذ الولايات الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلّق ببروتوكول منع وقمع ومعاقَبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة

النساء والأطفال، المُكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتمت الموافقة على تلك الموارد من الموظفين في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عملا بالقرار ٢٩٣/٦٤، الذي تم بموجبه اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من أجل القيام بالأنشطة التالية: موظف معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية مُكرس لتقديم جميع أشكال المساعدة التقنية لتنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكذلك خطة العمل العالمية، وموظف معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية مُكرس لإعداد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص.

إن موارد الميزانية العادية من الموظفين تلك مخصصة بالكامل لأنشطة برنامجية صدرت بها تكليفات بالفعل. ولذلك، لا توجد موارد من الموظفين متاحة يمكن نقلها لأداء مهام أو أنشطة إضافية.

وكذلك فيما يتعلق بالفقرتين ١٢ و ١٣، سيتعين على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مواصلة تنسيقه للشبكة الموسعة من الوكالات المشاركة في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويشمل ذلك تقديم الدعم الفني والتيسير في مجالات كثيرة: وضع السياسات المشتركة، وتبادل المعلومات، والمشاركة في التوعية، وأنشطة الوكالات الأعضاء في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الدعوة والتنسيق ووضع خطط عمل سنوية للفريق المشترك بين الوكالات، والإعداد للاجتماعات والدعوات وتقديم الخدمات لها وتنسيقها، بما في ذلك صياغة الوثائق ومحاضر الجلسات ذات الصلة، وتنسيق الأنشطة الإعلامية وأنشطة الدعوة والإبلاغ، وتجميع ونشر وتخزين المعلومات ذات الصلة فيما بين الوكالات الأعضاء، وإشراك الخبراء الاستشاريين والإشراف عليهم، وحفظ السجلات والاتصالات اليومية مع أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات والجهات الخارجية المعنية بالفريق المشترك بين الوكالات.

وفي عام ٢٠١٢، مكنت مساهمة بموارد خارجة عن الميزانية قدرها ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من خارج الميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من إجراء سلسلة من أنشطة المساعدة التقنية والدعوة تتصل بتنفيذ الفريق المشترك بين الوكالات وخطة العمل العالمية. وقد اشتملت تلك الأنشطة على عقد اجتماعات منتظمة بالتداول عن بعد واجتماعات الفريق العامل لتبادل المعلومات بين مختلف الوكالات، وتنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء من أجل استعراض المسائل ذات الصلة، وإصدار ثلاث ورقات موضوعية للفريق المشترك بين الوكالات، ووضع الصيغة النهائية لورقتين إضافيتين تحددان المواقف المشتركة للوكالات المعنية بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالبروتوكول وخطة العمل العالمية، وأنشطة الدعوة في جنيف ونيويورك وفيينا بشأن أعمال الفريق المشترك بين الوكالات.

وسيلزم توفير موارد خارجة عن الميزانية بمقدار ٩٠٠ ١٨٠ دولار لتعيين موظف برامج بدرجة ف-٣ في قسم مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين للتمكين من استمرار تنسيق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودعم تنفيذ مشروع القرار. وستقدم الوظيفة الدعم الفني اللازم لمواصلة أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بتنفيذ خطة العمل العالمية وتعزيز تنسيق الفريق المشترك بين الوكالات.

وستُنفذ الأنشطة شريطة أن تتوفر الموارد الخارجة عن الميزانية المذكورة أعلاه. وفي حال لم تتوفر الموارد الخارجة عن الميزانية، سيلزم إجراء مشاورات، وفقا للفقرة ٢٦ من مشروع القرار، لتحديد التغييرات البرنامجية الضرورية وما يلزم من الاحتياجات من الموارد لتنفيذها. ومن ثم، فإن اعتماد مشروع القرار A/72/L.1 لن يستلزم رصد أي اعتماد إضافي في الميزانية

البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أو الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/72/L.1 المعنون :''الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.1 القرار ١/٧٢.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن خالص شكري لسعادة السيد مارك بيكستين دي بويتسويرفي، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيدة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، الذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية لتكليلهابالنجاح. وأنا على ثقة من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

نواصل الآن البيانات التي يدلى بها في الجزء الافتتاحي من الاجتماع الرفيع المستوى.

وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٧١، أعطي الكلمة الآن للسيدة ميرا سورفينو، سفيرة النوايا الحسنة للكفاح العالمي ضد الاتجار بالبشر.

السيدة سورفينو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة الجمعية العامة. لقد تشرفت شرفا هائلا، منذ عام ٢٠٠٩، بخدمة الأمم المتحدة سفيرة للنوايا الحسنة للكفاح العالمي ضد الاتجار بالبشر في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقد جبت العالم في إطار حملة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمةمكافحة الاتجار بالبشر ''القلب الأزرق'' للتشجيع على العمل والتوعية. وأجريت مقابلات مع العشرات من الناجين الذين فطروا قلبي بالمعاملة الوحشية التي عانوا منها، غير أنهم كانوا مصدر إلهام لي ببطولتهم وأفكارهم الثاقبة. كما أجريت مقابلات مع جهات فاعلة حكومية مبتكرة ومع عاملين بمنظمات غير حكومية ذوي إيثار لا يعرف الكلل – بل ومع متجر تكلم عن ضحاياه وكأنهم مجرد بضاعة تجارية لا تعني معاناتهم أي شيء.

وقد تشرفت بأن شهدت وشاركت مشاركة جانبية في جلسة صياغة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد يتذكر البعض صياحي، غير البروتوكولي غير أنه صادر من القلب، بأن الضحايا والناجين الذين التقيتهم، كانوا في حاجة ماسة إلى مساعدة خطة العمل وصندوق التبرعات الاستئماني، وأنه لم يكن بوسعهم الانتظار لحظة أخرى.

وتكلمت في التقييم الأول لخطة العمل العالمية، في عام ٢٠١٣ (انظر A/67/PV.77)، والآن يسرني جدا، هنا في هذه اللحظة، أن أشهد اتخاذ القرار ١/٧٢. ومع ذلك، أرى لزاما علي أن أحث الجميع في هذه القاعة على عدم الركون إلى ذلك الإعلان، وعلى تحويل الكلمات فعلا إلى عمل مجد وقوي، انتظره طويلا الملايين الذين ما زالوا ينتظرون في عذاب.

ويشير الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) إلى أن حجم الموارد المحشودة لمكافحة الاتجار بالأشخاص لا يتناسب مع حجم التحدي. ويقدر تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة لتوهما أن ٤٠,٣ مليون شخص وقعوا ضحايا للرق المعاصر. وشكلت النساء والفتيات ٧١ في المائة منهم وكان واحد من كل أربع ضحايا من الأطفال.

فماذا كانت الاستجابة العالمية ؟ يشير تقرير حكومة الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص إلى أن إدانات المتجرين بالأشخاص في جميع أنحاء العالم كانت أقل من ١٠ ٠٠٠. إن

الفشل الهائل في إنقاذ وحماية أشد الفئات ضعفا في العالم أمر لا يمكن الدفاع عنه مطلقا.

وفي وقت قد يبدو فيه أنه من غير المواكب للموضة أن تناصر المهمشين والمضطهدين، يجب ألا يشيح أعضاء الجمعية – تجمع الأوصياء على أعلى المعايير الأخلاقية للحوكمة – بوجههم عن ضحايا الاتجار بالبشر. ويجب ألا نغض الطرف عن حقيقة أن الفواكه التي نتمتع بها على مائدتنا المليئة قد يكون قد قطفها رقيق، أو أن الفتيات والفتيان الذين نمر بهم وهم جالسين على طريق جانبي مشبوه قد يكونوا متجر بهم جنسيا.

ما هو التعريف الحديث لمقصد البشرية إن لم يكن السعي بمزيد من العزم للنهوض بجميع أعضاء المجتمع العالمي ليتمكنوا من التمتع بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وعدم التعرض للاستغلال والوعد بالسعي إلى تحقيق التعليم والإمكانية ؟ تؤدي كل تلك التطلعات إلى عالم أكثر حرية واستقرارا وازدهارا وسلاما – وجميعها أهداف تناصرها الدول الأعضاء.

إن الظروف الراهنة المتمثلة في النزاعات والكوارث الطبيعية توجد أزمات إنسانية وتؤدي إلى هجرة اللاجئين بمستوى ربما لم يسبق له مثيل – ٦٠ مليون مشرد و ٢٠ مليون لاجئ. والاتجار بالبشر هو نتيجتها المباشرة، لا مجرد أثر جانبي.

إنني أحيي دعم الأمين العام على دعمه الطويل الأمد للمهاجرين واللاجئين. ويجب علينا جميعا أن نبحث عن سبل لإيجاد تدابير مضادة فورية لهذا التدفق للضحايا من الفئات الضعيفة من السكان، لا مجرد محاولة الحد من الأضرار بعد وقوعها.

وأحيي باعتراف الإعلان بأن خطة العمل العالمية، وخطة ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الثلاثة المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، تعزز إحداهما الأخرى. وأنهما تشجعان على ذلك. وأحث جميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص على استخدام التوصيات الممتازة لخطة العمل العالمية بقوة. فلدينا الوسائل ومعرفة أفضل الممارسات لمكافحة وإنهاء الاتجار بالبشر، ولكن بشرط أن نستصحب الضرورة الأخلاقية والإرادة السياسية الهائلة والموارد المالية القوية التي تدعو إليها هذه الحالة الأليمة.

أولا، يجب إشراك القادة الناجين في جميع جوانب وضع السياسات. ولا بد من التعاون وتقاسم المعلومات فيما بين الحكومات، والالتزام الثابت باستئصال الفساد، الذي يعوق جهود مكافحة الاتجار وأحيانا يغذيها. إننا بحاجة إلى نهج مراع للصدمة ونوع الجنس ولاحتياجات الطفل تجاه جميع الاستجابات في مجال القانون والنظام؛ وإلى خدمات الضحايا التي تستخدم أحدث تكنولوجيا لجمع الشهادات، لتفادي إعادة الصدمة؛ وإلى تحقيقات تقودها الأدلة، بما في ذلك سلطة استخباراتيه، حتى لا تكون شهادة الضحية هي الأمل الوحيد للقضية.

وتشمل التدابير الأخرى ضمان أن يكون التعويض المدني مشمولا في الإجراءات الجنائية للضحايا، ولكنه لا يحل محلها؛ وإيلاء الحكومات الأولوية لمقاضاة الاتجار وأن يتولى الادعاء فيها مدعون عامون مختصون يقومون بالتماس عقوبات تتناسب مع الجرائم الخطيرة الأخرى، وليس فقط دفع غرامات مالية سهلة، وشطب الجرائم التي أجبر الضحايا على ارتكابها أثناء استعبادهم.

إن التدريب على نطاق المجتمع في تحديد حالات الاتجار بالبشر والضحايا أمر بالغ الأهمية، وكذلك المناهج التعليمية للأطفال في سن المرحلتين الدراسيتين المتوسطة والثانوية وحملات توعية للمهاجرين واللاجئين والبرامج التي تستهدف جانب الطلب من الاستغلال الجنسي والشراكات مع القطاع الخاص لاستئصال الرق في سلاسل إمداد الشركات وإجراء تحقيقات متعمقة على الإنترنت لوقف الاتجار بالأطفال لأغراض

الاستغلال الجنسي واتخاذ إجراءات ترمي إلى منع إسار الدين ومعاقبة المجنِّدين.

والقائمة تطول، ويجب شنّ هجوم موازٍ قوي على الأسباب الجذرية للضعف – مثل عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الثقافي والفقر والوصول إلى المياه النظيفة والتعليم والفرص الاقتصادية.

وإذا نظرنا هنا في الجدول المعروض علينا، سنجد دبوساً على شكل قلب أزرق يمثل الضحايا وقسوة قلب المتجرين بهم. كما يدل لون الأمم المتحدة الأزرق على التزامنا بمكافحة هذه الجريمة. ونأمل أن يتقلّد الأعضاء القلب الأزرق لإذكاء الوعي بالاتجار بالبشر وحشد التزامهم بمكافحته.

وأود أن أطلب من الجميع التبرع بسخاء إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، السبيل المباشر لإنقاذ الأرواح ولخدمات تغيّر الحياة سيتم تقديمها إلى الضحايا والناجين على الصعيد العالمي من خلال منظمات غير حكومية منتقاة بعناية في الميدان. وباعتباري أمريكية من أصول إيطالية، أعلن باعتزاز عن تبرع إيطاليا بمليون دولار لذلك الصندوق الحيوي اليوم. لقد علمتُ مؤخراً بأني أحمل حمضاً نووياً من العديد من المناطق الأخرى، بما في ذلك البلدان الاسكندنافية وبريطانيا العظمى وألمانيا وإسبانيا وشرق أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وحتى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إنني بوتقة حقيقية، وقد تخصصت في دراسات شرق آسيا في الكلية. ولذلك يسرّني أن أشيد بجميع الدول الأعضاء التي تقابل هذه المنحة أو تزيد عليها.

إننا جميعاً مجتمع واحد، وقد حان الوقت لكي نفعل كل ما في وسعنا لحماية الفئات الأكثر ضعفاً بيننا ونرفع من قدرها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): عملاً بالقرار ٢٨٧/٧١، أعطي الكلمة الآن للسيدة غريزيلدا غروتبوم من جنوب أفريقيا بصفتها ممثلة للمجتمع المدني.

السيدة غروتبوم (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي غريزيلدا غروتبوم. إنني من بلدة كايليتشا الواقعة في غربي مدينة كيب. ولأنني طفلة شوارع في كيب تاون، كان علي أن أخوض الرحلة التي كان نيلسون مانديلا يبحث عنها أيضاً. في سن الثامنة، كنا جميعاً نجوب شوارع المنطقة السادسة. وعندما صاح: ”الحرية!“، كنا نعلم أننا سوف نحصل على قدر أكبر من الحرية في شكل أماكن للإيواء وناس يعطوننا أخيراً أغطية وغذاء. ولكن تلك الحرية ظلت رحلة ومسيرة لجميع أطفال الشوارع.

وانتهى بي المطاف في أيدي شخص يعرف أنني متلهفة للأمل والحرية. وكانت صديقة. وقررتْ أن تأخذ أملي وتحوّله إلى كابوس. وهرّبتني طوال الطريق لتبيعني في جوهانسبرغ. وأول أمر عرفته كان هو أننا، بصفتنا صديقتين، نتشارك قطعاً نفس الأحلام والآمال كأطفال سود. وبدخولي إلى تلك الدار، التي انبعثت منها رائحة الانتعاش والأمل، عرفت أن هذا التغيير سوف يكون أفضل تغيير في حياتي. وعندما غفوت في غرفة فارغة تنبعث من أرضيتها الخشبية رائحة منعشة جداً، عرفت أنني في أيد آمنة.

واستيقظت على لكمة وركلة في بطني. واعتقدت أنني في الدار الخطأ وحاولت أن أصرخ، ولكنهم بدؤوا بلف شريط لاصق حول عيني وفمي، وخلعوا ثيابي وحقنوا ساقي بالميثامفيتامين خلف الركبتين. ذلك العقار جعل الدم في عروقي مائعاً جداً إلى درجة أن نظري بات غائماً، ولم أعد أسمع أصوات ما يحدث حول جسمي. الشيء الوحيد الذي شعرت به كان ضربات قلبي والروح الصغيرة التي كانت في داخلي، أملاً في أن تعود. ولم أدرك أنها لن تعود إلا عندما دخل أول زبون، وقالوا له: ”لحم طازج في السوق“.

واستمر ذلك لمدة أسبوعين على الأقل. وبدأت أعدّ الثواني والأوقات التي نبض قلبي فيها عن طريق الناس – عن طريق الرجال الذين دخلوا علي ورائحتهم. إنه الصباح: هذا آت من

المنزل. هذا وقت العصر: ربما جاء تواً من صفقة تجارية. واستمر المساء حتى صباح اليوم التالي. طُردتُ من المنزل في منتصف الليل وحلّت مكاني فتاة أصغر سناً. كان يمكنني أن أشم رائحتها العذبة وسمعتها تحاول الرفس وعض الأيادي قرب فمها.

كان الوقت منتصف الليل، وعرفت أن غرائز البقاء الحيوانية لدي يجب أن تتدخّل. لم أكن أعرف شوارع جوهانسبرغ. عرفت أن أول ما عليّ عمله هو إحصاء عدد سيارات مرسيدس بنز لأعرف مكاني على الخارطة. ووصلت أولاً إلى منطقة وقوف الشاحنات. هناك، كنا نعلم أن الكثير من الزبائن ينتظروننا. هناك، بحثت عن أوّل مدير ماخور، وقال لي: ”مرحبا بك في مدينتي“.

عملت بين سن الـ ١٨ إلى سن ٢٦ سنة في جميع أنحاء جنوب أفريقيا: في دور الدعارة ونوادي التعري ونوادي ترفيه الرجال. وفي سن ٢٦ سنة، كنت أعمل في بورت إليزابيث. كان بلدي يستضيف أكبر الأحداث الرياضية في أفريقيا. وكان الجميع يقصد بيت الدعارة الذي أعمل فيه – جميع أنواع الرجال: السود والبيض، والأغنياء والفقراء. في ذلك العام كنت قد اعتدت كثيراً على المهنة. وعرفت أني إذا أسعدت مديرة الماخور، وإذا أسعدت القوّاد، أصبح الجميع سعداء.

أصبحت حاملاً بسمر، ابنتي الصغيرة. وقد دعوتها بهذا الاسم لأنها كانت تواصل الرفس مع كل وردية صباحية. وبعد ستة أشهر، قالت مديرة الماخور الذي أعمل فيه إن ”هذا النوع من النسل“ غير مرحب به في مهنة الرقيق البغيضة تلك. وجرت مباشرة عملية إجهاض في الدار. وبعد ثلاث ساعات، طُلب مني العودة إلى العمل. وكان عليّ استخدام الكثير من القطن لمنع الدم من التدفق على الزبون. وكانت تلك هي اللحظة نفسها التي أدركت فيها أن الحياة التي ظننت أني سأرزق بها قد أُخذت مني وأني لا أستحق الصحة أو الحياة. ورفضتُ على الفور، ولأنني رفضت الزبون التالي الذي أرسلته مديرة الماخور، فقد أنزلوني إلى الدور الأسفل وضربوني وأرجعوني بالسيارة إلى جوهانسبرغ. واستيقظتُ في المستشفى بعد شهر، وبدأ عام إعادة تأهيلي.

كانت تلك رحلة خروجي. وكان ذلك صعباً حقاً لأن الجميع اعتقد أني أردت أن أكون رقيقاً جنسياً. لم أملك أي هوية، لكن الجميع عرفوا بضعفي. وبعدذلك، ومع كل باب كنت أطرقه في سن ٢٧ سنة، كانوا يحرصون على أن يُعلموني بأنه خطئي أني أصبحت رقيقاً جنسياً. حسناً، لقد علمتْ بقية أخواتي بأنني لن أنجح في المجتمع بما أني محسوبة على الرقيق الجنسي. ودون إضاعة أي وقت، رجعتُ إلى القوادين. وأصبحتُ مهرّبة لمخدراتهم من مدينة إلى أخرى، إلى أن سنحت لي الفرصة للتخلي عن المخدرات في كيب تاون – مدينتي – وعندها حدثتْ رحلة الخروج المقبلة.

واليوم أقف هنا بصور الفتيات اللائي فقدتهن طوال ١٨ عاما. وقد أنعم الله علي بأنني حية أرزق. وأنعم على بالتمتع بصحة جيدة. لكنني لست سعيدة بالاطلاع على عناوين الأخبار كل مرة يجري فيها الاتجار بفتاة صغيرة أخرى.

تحقق صناعة الرقيق والجنس الكثير من الأموال في الساعة، حتى أننا في بعض الأحيان كنا نعتقد أنه في سن ١٨ أو ٢١ لن نكون على قيد الحياة. وتذكرني صحتي يوميا بأنني كنت من الرقيق الجنسي، من خلال الخراج وفيروس نقص المناعة البشرية – ومن خلال الصداع بالطبع.

إن الاسترقاق الجنسي أمر جديد يحمل أشكال القمع الجديدة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ومن يديروه هم بالطبع رجال – في كل ماخور للدعارة، في كل قواد، ستجدون رجلا. والمشترون لا يهتمون بلون أو سن الرقيق، طالما أنها إمرأة أو فتاة. ويبدو أن الرقيق الجنسي الآن في مجتمعنا من الناحية الاقتصادية هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوفر لنا المعيشة، ولكن كل فتاة وإمرأة تفقد الكرامة في حياتها.

تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هنا اليوم للالتزام بتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وما يربو على ٩٦ في المائة تقريبا من الرقيق الجنسي الذي يتم الاتجار به هم من النساء والفتيات. وكنت واحدة منهن. وكثيرا ما أستخدم عبارة ”الاسترقاق الجنسي“ لوصف ما كان المتجرون – كل قواد وكل سيدة – يقولون لي. ولكن الأهم، إن رآني أي شخص هنا عند زاوية الطريق، ما كان ليقول إنني كنت من الرقيق.

إن الاسترقاق الجنسي هو مجرد شكل آخر من أشكال القمع، لا سيما بالنسبة للأطفال السود. وفي جنوب أفريقيا نأتي من نظام الفصل العنصري. كنا نسمية الاسترقاق. وبينما كنت من الرقيق الجنسي، كان الأشخاص يقترحون أن أهرب. حاولت ذلك مرات عديدة، ولكن دائما ينتهي الحوار: ”إنه أمر طوعي؛ تودين أن تكوني هناك“.

أشعر بالامتنان للأمين العام ورئيس الجمعية العامة وللأمم المتحدة على دعوتي للحضور إلى هنا للتكلم. فصوت إحدى الناجيات هام جدا – ليس لهذا التجمع فحسب، بل للفتيات الصغيرات العالقات في الاسترقاق الجنسي، كي يتسنى لهن الاستماع إلى الأمل الذي يمكن للأمم المتحدة منحهن. إنني لا أتكلم لأنني أريد أن أكون متحدثة أو ناشطة. بل أتكلم لأنني أتفهم كل جانب من جوانب الألم واستعباد الرقيق الجنسي.

آمل حقا في ألا تكون الخطة العالمية مجرد حبر على ورق، بل أن تلهم اتخاذ إجراءات في جميع البلدات الريفية والمدن والبلدان – ولكن الأهم من ذلك كله الكرامة الإنسانية لكل فتاة وإمرأة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الاجتماع الرفيع المستوى.

قبل المضي قدما، أود أن أذكر الأعضاء بأن حلقة النقاش الحوارية الأولى المعنونة ”خطة العمل العالمية والشراكات الفعالة من أجل منع الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيه قضائيا: الإنجازات والثغرات والتحديات، على ضوء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضا“ ستعقد بعد ظهر اليوم من الساعة ٣ إلى ٤. وحلقة نقاش الحوارية بعنوان ”خطة العمل العالمية والشراكات الفعالة من أجل تقديم الحماية والمساعدة للضحايا، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وعلى ضوء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضا“ ستعقد من الساعة ١٦ إلى ١٨. وحلقة النقاش الحوارية ستعقد في قاعة مجلس الوصاية. وأود أيضا أن أذكر الأعضاء بأن رؤساء حلقات النقاش سيقدمون موجزات المناقشات إلى الجلسة العامة الختامية للجمعية العامة التي ستعقد بعد ظهر يوم الخميس ٢٨ أيلول/سبتمبر.

قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أنتقل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير الجلسات العامة. وأود أن أناشد جميع المتكلمين، لإتاحة المشاركة القصوى خلال الوقت المحدود المتاح، الإدلاء ببيانات في الجلسات العامة لا تتجاوز ثلاث دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية، وخمس دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٨٧/٧١. وكما يذكر الأعضاء، في قرارها ٣٢٣/٧١ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دعت الجمعية العامة إلى التقيد الصارم لكل متكلم بالمهل الزمنية في الجمعية العامة، ولا سيما أثناء الاجتماعات الرفيعة المستوى.

ووفقا أيضا للقرار ٣٢٣/٧١ يوصي بمبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، الذي يشجع بمقتضاه المشاركون على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم. وفي ضوء الإطار الزمني المحدد، أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل

صحيح. وبغية مساعدة المتكلمين على تنظيم وقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. وأناشد جميع المتكلمين الموقرين تعاونهم في مراعاة الحد الزمني لبياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المسجلين في الوقت المناسب.

السيد براس (لكسمبرغ) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقد جلسة اليوم. إن مكافحة الاتجار بالبشر يجب أن تكون على صعيد عالمي إن أردنا لها أن تكون فعالة. لكن على الجميع، كل دولة عضو في المجتمع الدولي، تحمل نصيبه في هذا المسعى.

إن الاتجار بالبشر جريمة خطيرة للغاية، وانتهاك جسيم للحقوق الأساسية. ويحرم الضحايا من إنسانيتهم. إن لكسمبرغ تقوم بمكافحة الاتجار بالبشر من خلال نهج متعدد الاختصاصات، كما أوصت المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، في إطار النصوص المعيارية والمشاريع وحملات التوعية. وعلى الصعيد الوطني، تركز سياسة لكسمبرغ بشأن الاتجار بالبشر على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الوقاية والحماية وتعزيز حقوق الضحايا وملاحقة الجناة والجناة مع غيرهم قضائيا. وقد اتخذت الإجراءات التالية في لكسمبرغ.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أطلقت الحكومة حملة إعلانية وطنية لتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر وتوعية الجمهور بمختلف أشكاله وبحقيقة أن الاتجار في الواقع موجود في لكسمبرغ. وتضمنت الحملة إعلانات في المسارح ورسائل إذاعية وملصقات في الأماكن العامة.

كما قامت حكومة لكسمبرغ بتنظيم مؤتمر دولي في لكسمبرغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أثناء رئاسة لكسمبرغ للاتحاد بنلوكس، الذي ضم العديد من الجهات الفاعلة حول موضوع الاتجار بالبشر. ووقعت بلدان اتحاد بنلوكس – بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ – إعلانا مشتركا بشأن تعزيز التعاون في هذا المجال. وستدرج هذه المسألة مرة أخرى في جدول الأعمال في عام ٢٠١٧. وشاغلنا الرئيسي هو التدريب الكافي لسلطات إنفاذ القانون في بلدنا.

وفي عام ٢٠١٧، عقد المعهد الوطني للإدارة العامة أربعة أنواع مختلفة من الدورات التدريبية للموظفين العموميين، بمن فيهم أفراد الشرطة ووكلاء الجمارك ومفتشو العمل، ولأعضاء المجتمع المدني وممثلي البلديات وموظفي الهجرة، فضلا عن الموظفين الدبلوماسيين. ونبذل أيضا جهودا خاصة لزيادة الوعي في صفوف القضاة. وفي الواقع، فقد استفاد أعضاء الجهاز القضائي من تدريب خاص للقضاة والمحامين، نظمته المدرسة الوطنية للقضاة في فرنسا. ونتيجة لذلك، زاد عدد القضايا المعروضة على المحاكم في السنوات الأخيرة زيادة مطردة.

وتضم لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار ممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون والوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن حماية الضحايا، وهي تجتمع مرة كل شهرين على الأقل. وستظل المواجهة، وهي عملية جارية ومستمرة، تشكل أولوية وطنية خلال السنوات القادمة. ولم يقم أحد بما فيه الكفاية بشأن هذه المسألة. وبوسعنا جميعا القيام بالمزيد وبالأفضل. وسنواصل بذل جهودنا الرامية إلى التصدي لهذا التحدي على الصعيد العالمي من خلال المؤسسات الأوروبية والعالمية ومن خلال برامجنا لتمويل مشاريع التعاون الإنمائي وتنفيذها في بعض أشد المناطق ضعفا. وفي هذا السياق، لا غنى عن دور الأمم المتحدة، ولا سيما مقرها في فيينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تغير الكثير منذ اعتماد واستعراض خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتدعو إندونيسيا إلى تعزيز

الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الاتجار بالأشخاص، لأن ذلك الاتجار يتعارض مع الجهود العالمية الرامية إلى توفير حياة كريمة، ويشكل عائقا في سعينا إلى بناء نظام إيكولوجي عالمي قوامه السلام والاستقرار والازدهار.

ويبلغ عدد ضحايا العمل القسري والاتجار بالبشر على الصعيد العالمي ٢١ مليون شخص تقريبا. ولا يمكننا البقاء صامتين. ويجب علينا مضاعفة جهودنا. ويتعين على بلدان المنشأ والعبور والمقصد، من خلال الشراكة والتعاون، العمل بشكل أوثق. وتتقيد إندونيسيا تماما، من جانبها، باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكمل لها. وتواصل فرقة العمل الوطنية الإندونيسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص منع الجرائم ومقاضاة الجناة وحماية الضحايا. ونحن نتخذ تدابير فعالة، بما في ذلك زيادة قدرات الموظفين القنصليين بوصفهم المُنْجدين الأوائل وإنشاء منبر إلكتروني للحماية لتعزيز جمع البيانات ودمجها واتباع أسلوب لاقتفاء أثر الأموال للمساعدة في عملية المقاضاة وصرف تعويضات للضحايا وإنشاء بيوت آمنة للضحايا.

وتضطلع إندونيسيا بدور قيادي في تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بطرق عدة، من بينها: تعزيز معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاقية الرابطة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وقد أثبتت عملية بالي فعاليتها في التصدي لتدفق البشر الذين يجري نقلهم بشكل غير مشروع في خليج البنغال وبحر أندامان في عام ٢٠١٥.

وليس بوسع الحكومة أن تحل المشكلة وحدها. فالتواصل مع القطاع الخاص ضروري؛ وبناء على ذلك، نظمت عملية بالي بنجاح في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧ منتدى الأعمال والحكومات باعتباره سبيلا للمشاركة بين الحكومات وقطاع الأعمال في كبح الاتجار غير المشروع. واتفق المشاركون خلال الاجتماع على خطة عمل ذات منحى عملي. وعلاوة على ذلك، تتطلع إندونيسيا إلى إحراز تقدم في التفاوض بشأن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وسوف تسهم في تنفيذه.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى الحالة الإنسانية في ولاية راخين وآثارها على بنغلاديش. فمع تزايد عدد اللاجئين، يجب علينا إعداد تدابير استباقية لكفالة رفاه وسلامة اللاجئين من أجل منع استغلالهم من جانب المتجرين. ولا يسعنا أن ندع الأزمة تؤدي إلى كارثة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داتو سري حنيفة أمان، وزير خارجية ماليزيا.

السيد أمان (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وتضم ماليزيا صوتها إلى المجتمع الدولي من أجل التصدي لآفة الاتجار بالبشر. وماليزيا تدين هذه الجرائم البشعة وتعطي أولوية قصوى لمكافحة الاتجار بالأشخاص. فماليزيا ليست مجرد بلد عبور ومقصد لضحايا الاتجار بالأشخاص، بل أصبح مواطنوها أيضا أهدافا له.

ولهذا السبب، وضعت ماليزيا القوانين الوطنية المناسبة، ولا سيما فيما يخص قانون العقوبات، من خلال إصدار قانوني مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين في عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد أحكام الإدانة ارتفاعا كبيرا. وقامت ماليزيا أيضا في عام ٢٠٠٧ بإنشاء المجلس المشترك بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين، الذي يرأسه نائب رئيس وزراء ماليزيا. وتسترشد ماليزيا في الجهود التي تبذلها أيضا بخطة عملنا الوطنية لمكافحة

الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تتماشى مع خطة العمل العالمية لعام ٢٠١٠.

وتشير سجلاتنا إلى أن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر يأتون من البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، فإن ماليزيا تعلق أهمية كبيرة على الدور المركزي للتعاون الثنائي والإقليمي في مكافحة هذه الجريمة العابرة للحدود الوطنية. بل إن ماليزيا صدّقت في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال لعام ٢٠١٥. وماليزيا أيضا عضو نشط في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وهي آلية تهدف إلى مكافحة هذه الآفة.

واستنادا إلى التدابير التي اتُخذت، فإن ماليزيا عازمة على مقاضاة الجناة وتوفير الحماية للضحايا. ونحن نؤمن باتباع نهج شامل، مع زيادة التركيز على الوقاية والتشديد بوجه خاص على الأسباب الجذرية المتوطنة في بلدان المصدر.

وبالنظر إلى التطورات التي يعجز عنها الوصف في ولاية راخين، تشعر ماليزيا بالقلق لأن أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من أبناء الروهينغيا الذين يسعون حاليا للجوء في بنغلاديش يمكن أن يقعوا ضحايا للاتجار بالبشر. إن عصابات الجريمة عبر الوطنية تستغل بالفعل البؤس البشري الناجم عن هذه الحالة الشنيعة. ولذلك، تحث ماليزيا بقوة ميانمار على الإصغاء إلى النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي لإنهاء العنف ضد الروهينغيا.

إن حل المسألة المعقدة المتمثلة في الاتجار بالأشخاص يتطلب بذل جهود جماعية من جانب كل من الدول والجهات من غير الدول. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن التدابير المبينة في الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) تشكل أساسا ممتازا للمضي قدما. وتعلن ماليزيا التزامها الراسخ باتخاذ إجراءات حاسمة في سعينا المشترك والعاجل لتخليص أنفسنا من آفة الاتجار بالأشخاص. ومن أجل البشرية، ليس لدينا خيار سوى تحقيق الانتصار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية دولة إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة باسم إريتريا حكومة وشعباً، وهي ما فتئت طوال نصف القرن الماضي تناضل بعزم من أجل كرامة الإنسان والاستقرار الإقليمي. ونحن ما برحنا في طليعة النضال من أجل مكافحة الإتجار بالبشر والقضاء عليه بجميع مظاهره.

ترحب إريتريا بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة لتقييم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص. وبوسع الاستعراضات الدورية أن تتيح للدول الأعضاء الفرصة لتقييم التقدم المحرز والتداول بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ خطة العمل العالمية. ومع ذلك، فإن تقييمنا المقبل يمكنه أن يدور حول مناقشة الفجوات وليس التقدم المحرز، وذلك في غياب التعاون الدولي الذي يركز على القضاء على أسباب الإتجار بالبشر – الفقر المدقع، والتفاوتات على الصعيد العالمي، وتعرّض المهاجرين غير النظاميين للخطر، والصراعات والحروب العدوانية، والاستغلال الجنسي، والعمالة الرخيصة، واستئصال الأعضاء البشرية.

إن جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وهي جرائم مترابطة، تشكل تحديات خطيرة للأمن والتنمية في القرن الأفريقي. فالكثيرون من الناس، ولا سيما الأصغر سناً، ما برحوا يسقطون ضحايا للجماعات الإجرامية، بينما يحاولون الهجرة إلى أوروبا وبلدان الخليج. وهم يواجهون الاختطاف، والابتزاز، والعنف المتصل بنوع الجنس، والتعذيب، والموت. أمّا قلّة التفاهم الإقليمي والتعاون القوي بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، فكانت تعني حتى وقت قريب الإفلات من العقاب للمتجرين والمهربين. علاوة على ذلك، وفي حالة الضحايا الإريتريين، هناك

أدلة دامغة على تواطؤ بعض الحكومات والمنظمات في المنطقة وخارجها. وهذه الحكومات والمنظمات الضالعة في تهريب الإريتريين تلجأ إلى استغلالهم كجزء من حملتها الدعائية المثيرة لشيطنة أمتنا، وتشجيع شبابنا على الفرار، وإضعاف البلد.

وما انفكت الحكومة الإريترية تدعو منذ سنوات إلى إنشاء هيئة دولية مستقلة للتحقيق في الإتجار بالبشر في القرن الأفريقي، بهدف تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ومطالب إريتريا المتكررة التي وجّهتها إلى الأمين العام ومجلس الأمن للشروع في هذه التحقيقات ذهبت أدراج الرياح. ولا يزال كثيرون من المسؤولين عن الإتجار بالإريتريين يعيشون في بلدان أوروبية، ويقومون بأنشطتهم الإجرامية بالأموال التي يجمعونها تحت ذريعة دعم الضحايا. والإعلان الصادر مؤخراً عن السلطات الإيطالية بشأن التواطؤ بين المتّجرين بالبشر والأفراد المكرَّسين ظاهرياً لإنقاذ المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط يشهد على هذه الحقيقة. وتعمد السلطات الإيطالية إلى البحث عن الشخص المعروف لدى الحكومة الإريترية منذ سنوات بضلوعه في تهريب المهاجرين الإريتريين، وعلاقته مع المتّجرين بالبشر في شرق أفريقيا وشمالها.

إن المطلوب هو بذل المزيد من الجهود الدولية بغية كفالة عدم إفلات أي حالة اتجار بالبشر إطلاقاً من العقاب. وكل فرد يكون متورطاً في الجريمة الشنيعة المتمثلة في الإتجار بالبشر يجب أن يخضع للمساءلة تحت طائلة القانون والعقاب.

وأود أن أؤكد للجمعية أن إريتريا شعباً وحكومة ستواصل بثبات بذل الجهود من أجل مكافحة الإتجار بالبشر وتهريبهم، والكشف عن الذين يرعون هذه الأنشطة. وستواصل إريتريا العمل مع بلدان المنطقة على الصعيد الثنائي وفي إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي – القرن الأفريقي بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكذلك مع البلدان الأوروبية، من أجل القضاء على هذه الجريمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل ماسوثا، وزير العدل ودائرة السجون في جنوب أفريقيا.

السيد ماسوثا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى التي تشكل معلماً هاماً تجاه تقييم التقدم المحرز في الجهود التي نبذلها لمكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص، عملاً بالالتزامات التي قطعناها لتحقيق تلك الغاية في إطار خطة العمل العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.

ونود أيضاً أن نهنئ الدول الأعضاء على اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢). ونحن نرى أن هذا الإعلان السياسي الهام يعيد التأكيد بقوة على إرادتنا الجماعية للقضاء على جريمة الإتجار بالأشخاص.

إن الإتجار بالأشخاص تصاعد بسرعة ليصبح أزمة عالمية تؤثر على جميع البلدان، سواء كانت بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد بالنسبة إلى الضحايا. وجنوب أفريقيا ليست استثناء في هذا الصدد، إذ يعمد نظام إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية عندنا إلى مكافحة هذه الجريمة الرهيبة باستمرار.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأننا سجّلنا نجاحات عديدة في مكافحتنا هذه، إذ عطّلنا عمل العديد من العصابات الكبيرة، ونجحنا في اعتقال مرتكبي هذه الجريمة وإدانتهم وسجنهم. ونواصل أيضاً توفير المساعدة والدعم للضحايا، تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد.

ولقد خطت جنوب أفريقيا منذ حلول الديمقراطية فيها خطوات كبيرة صوب وضع تشريعات لحماية حقوق الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم ضحايا الإتجار بالأشخاص. وفي حين أن الجرائم المرتبطة بالإتجار بالأشخاص سبق أن جرى تناولها

في إطار مختلف التشريعات، مثل قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٧، وقانون الأطفال لعام ٢٠٠٥، غير أنه تمّ الآن التنسيق بينها وجمعها في إطار قانون واحد وشامل، ألا وهو قانون منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته. وهذا الإطار القانوني الهام يمثّل صكاً شاملاً ومتكاملاً لمكافحة الإتجار بالأشخاص بجميع أشكاله.

ويكفل هذا القانون بأن يشمل التعريف الواسع النطاق في جنوب أفريقيا لجريمة الإتجار بالأشخاص مختلف أشكال الجريمة، بما في ذلك الإتجار باليد العاملة. كما أنه ينص على فرض عقوبات مناسبة تجاه هذه الجرائم. ويتضمن هذا التشريع أيضاً شتى التدابير لحماية ضحايا الإتجار بالأشخاص ومساعدتهم. وهذا القانون، الذي يتمحور حول الوقاية والحماية والملاحقة القضائية، يتماشى بصورة وثيقة مع الواجبات والالتزامات الدولية لجنوب أفريقيا، ولا سيما بخصوص بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبغية كفالة تنفيذ سياساتنا بشأن الإتجار بالأشخاص، أنشأت حكومة جنوب أفريقيا اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات التي تعنى بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته. وتضم هذه الهيئة ممثلين وطنيين عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتشمل المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والزعماء التقليديين وغيرهم.

وهذه الهياكل التنسيقية، المعروفة بالأفرقة العاملة للمقاطعات، تتواجد في جميع مقاطعاتنا التسعة وتعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية المعنية.

وندرك في الواقع أنه لا يمكن تحقيق أهدافنا في القضاء على الاتجار بالأشخاص إلا من خلال التعاون الوثيق والشراكة مع شركائنا الدوليين. ويستلزم الطابع عبر الوطني للاتجار التعاون والمساعدة المتبادلين مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية التي تعتبر خبراتها بشأن هذه المسائل قيمة.

ونود أن ننوه بدعم وتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على وجه الخصوص في مساعدتنا على تنفيذ استراتيجياتنا لمكافحة هذه الجريمة. ومن خلال التعاون معها، وضعت حكومة جنوب أفريقيا خطة تنفيذ مشتركة ضمن إطار العمل العالمي لمنع ومواجهة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وهي مبادرة مشتركة أطلقها قبل أربع سنوات الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويجري تنفيذها بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وفي الختام، أود باسم حكومة جنوب أفريقيا أن أؤكد مجددا التزامنا الراسخ بمواصلة مكافحة الاتجار بالأشخاص بجميع مظاهره والعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر.

السيد النعيمي (قطر): يسعدني اليوم الاعتماد الرسمي للإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢)، الذي أسهمت دولة قطر وبالشراكة مع بلجيكا بتيسير المفاوضات بشأنه، والذي تم التوافق عليه بفضل توفر الإرادة السياسية للدول الأعضاء من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة وحاسمة لتنفيذ خطة العمل ووضع حد لهذه الجريمة الشنيعة أينما ارتكبت.

إن مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر تتطلب معالجة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذه الظاهرة سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأيديولوجية وغياب سيادة القانون وغيرها.

ولا شك أن عجز المجتمع الدولي عن وضع حلول عاجلة وحاسم للنزاعات وما تمخض عنها من إرهاب وتنظيمات مسلحة خارج إطار القانون الدولي يساهم كعامل رئيسي في تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر التي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب، لما تشكله الأزمات والنزاعات من بيئة خصبة للمتجرين تيسر لهم ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر.

على المستوى الوطني، اتخذت دولة قطر العديد من الإجراءات التشريعية، ومنها إصدار قانون رقم ١٥ لعام ٢٠١١ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يجرم الاتجار بكافة صوره وأنماطه والقانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٥، الذي ألغى نظام الكفالة، وإصدار القانون رقم ١٥ لعام ٢٠١٧ بشأن المستخدمين في المنازل.

وعلى المستوى المؤسسي، قامت الدولة بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لتوحيد جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في التعامل مع ظاهرة الاتجار بالبشر حيث تهدف اللجنة لوضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ومتابعة تنفيذها، ووضع برامج رعاية وتأهيل ضحايا الاتجار لمساعدتهم على الإندماج السريع في المجتمع. كما تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر حاليا بالتنسيق مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)لتنظيم المؤتمر السنوي المعني بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، المقرر عقده في مدينة الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وعلى المستوى الإقليمي، قامت دولة قطر برعاية المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الدول العربية، والتي تهدف إلى بناء وتأهيل القدرات الوطنية العاملة في مختلف مجالات مكافحة الاتجار بالبشر بالمنطقة العربية على أسس علمية ومهنية.

وعلى المستوى الدولي، وانطلاقا من إيمان دولة قطر الراسخ بأهمية الحفاظ على الكرامة الإنسانية وتنفيذا لالتزاماتها الأخلاقية والقانونية وكونها عضوا فاعلا في مجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر ومجموعة الأصدقاء المعنية بالرق المعاصر، فإنها لم تدخر جهدا من أجل تقديم الدعم للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وما يرتبط بها من ظواهر مثل العمل القسري والرق المعاصر وعمالة الأطفال.

لقد دعم بلدي خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ اعتمادها. وتعد دولة قطر من أكبر الدول المانحة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص منذ إنشائه. كما استضافت الدولة عام ٢٠١٥ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي تبنى نهجا شاملا للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر، وفقا لما ورد في إعلان الدوحة. كما أن دولة قطر من أكبر الداعمين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باعتباره المرجعية الأممية الرئيسية لمكافحة الاتجار بالبشر.

في الختام، أود أن أؤكد على أن دولة قطر تولي اهتماما متزايدا على المستوى التشريعي والمؤسسي والتوعوي ومستوى التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر. وسوف لن تدخر جهدا في المساهمة الفاعلة في دعم الجهود الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بريسكاه موبفوميرا، وزيرة الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية في زمبابوي.

السيدة موبفوميرا (زمبابوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الاتجار بالأشخاص جريمة بشعة وصفت بأنها شكل من أشكال الرق المعاصر الذي يؤثر على الملايين من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. ومن دواعي السرور أن نشير

إلى أن مسألة الاتجار بالبشر قد أصبحت شاغلا من الشواغل العالمية التي تتطلب حلولا عالمية. وعلى غرار البلدان الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن زمبابوي بلد مصدر وعبور ومقصد للنساء والرجال والأطفال الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من الانتهاك، بما في ذلك الانتهاك الجنسي والاسترقاق المنزلي والعمل القسري.

وفي عام ٢٠٠٧، صدقت زمبابوي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وانضمت إلى البروتوكول بشأن منع وقمع الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه. وفي عام ٢٠١٤، سنت زمبابوي قانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص من أجل تجريم الاتجار بالبشر في البلد. ولإظهار التزامها بمكافحة الاتجار بالأشخاص، سنت زمبابوي صكا قانونيا بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت زمبابوي أول خطة عمل وطنية لـ ٢٠١٦-٢٠١٨، وهي أداة تنفيذ واستراتيجية للاستجابة الوطنية لقانونها للاتجار بالأشخاص. وتقوم خطة العمل على أربع ركائز، ألا وهي، المنع والحماية والمقاضاة وتنسيق الشراكة.

إن منع الاتجار بالأشخاص يقع ضمن ولاية وزارة الإعلام والمعلومات والخدمات الإذاعية، بالشراكة مع وزارة الداخلية. هاتان الوزارتان مسؤولتان عن زيادة الوعي وبناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين.

أما ركن الحماية فيقع ضمن اختصاص وزارتي، أي وزارة الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية، وهي مكلفة بتقديم خدمات الحماية للناجين من الاتجار بالبشر عن طريق توفير المأوى الملائم لهم من أجل السلامة والإرشاد وإعادة التأهيل والدعم لإعادة إدماجهم في المجتمع.

أما ركن المقاضاة فمن مسؤولية وزارة الداخلية ووزارة العدل اللتين تقومان بالتحقيق والملاحقة في حالات الاتجار بالبشر.

الشراكة والتنسيق أمران هامان لحشد الجهود والموارد من أجل منع الاتجار بالبشر. ومسألة الاتجار بالبشر تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام الوطني في زمبابوي، ويجري توجيه الجهود لمكافحتها. فقد أقام البلد احتفالين ناجحين باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في ظل ركن الحماية، أعادت حكومة زمبابوي ١٣٨ شخصا من ضحايا الاتجار بالبشر. وعند وصولهم، اتخذت ترتيبات خاصة لاستقبال الضحايا ونقلهم إلى أماكن آمنة من دون استرعاء انتباه وسائط الإعلام من أجل حماية خصوصيتهم. وفي مراكز الاستقبال تقدم للضحايا الخدمات الطبية والنفسية وغيرها من خدمات الدعم. وتواصل الحكومة دعم العائدين من خلال برامج الحماية الاجتماعية المستمرة، بما في ذلك الحصول على التعليم المجاني، والمساعدة الطبية، والتحويلات النقدية وغيرها من برامج المساعدة العامة.

في إطار ركن الشراكة، تعمل الحكومة مع المنظمة الدولية للهجرة لإقامة مشاريع مدرة للدخل من أجل الضحايا. وزمبابوي مستعدة وراغبة في مشاطرة الآخرين والتعلم ممن لديهم خبرة كبيرة في التصدي للتحديات المرتبطة بالاتجار بالبشر.

إن الهجرة حقيقة يتعين علينا جميعا أن نواجهها، وهذا سبب الحاجة إلى الحلول العالمية والالتزامات الجماعية. ومن المأمول من الاتفاق العالمي المعني بالهجرة أن يجنبنا آفة الاتجار بالبشر. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعوّل على دعم زمبابوي المستمر في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وما يرتبط به من شرور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أليكسيس بيثانكور ياو، وزير الأمن العام في بنما؛

السيد بيثانكور ياو (بنما) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري، وهي شبكة

عبر إقليمية تتكون من الأردن، وأيرلندا، وتايلند، وجنوب أفريقيا كدولة ذات مركز مراقب، وسويسرا، وشيلي، وكوستاريكا، ومالي، والنرويج، والنمسا، واليونان وبلدي بنما. إن شبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية من الدول التي تدعو إلى اتباع نهج شامل للأمن البشري محوره الإنسان بحيث يكون مكملاً للفهم التقليدي للأمن الوطني والدولي.

إن الاتجار بالبشر ينتهك ويعيق التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويشكل جريمة حيث يُستغل فيه الأشخاص ويجري استرقاقهم في السخرة وفي الاسترقاق المنزلي والاستغلال الجنسي، في جملة أمور. في عالمنا المترابط، يجب أن نعالج الأثر المستمر لهذا التحدي الخطير للبشرية على جميع الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

تدرك الشبكة الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على السياسات والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إدماج مكافحة هذا التهديد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتنفيذ المتضافر لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). ولذلك، نرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى اليوم، فضلا عن اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢) الذي سيكون الأساس لعملنا المشترك لوأد هذه الجريمة أينما حدثت. وفي هذا الصدد، تشدد الشبكة على أهمية التصديق العالمي على الصكوك الدولية الملزمة قانونا للتصدي لهذه الجريمة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

نود أيضا أن نبرز القيمة المضافة لنهج الأمن البشري في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. الطابع الشمولي والسياقي لنهج الأمن البشري قادر على معالجة الأثر غير المتوازن الذي يرتبه الاتجار بالأشخاص على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. إن هذا النهج الذي يضع الإنسان في محور جميع الاعتبارات، يؤدي أيضا إلى تعزيز الشراكة والتنسيق والاتساق في الجهود التي نضطلع بها. وبناء على ذلك، نرحب بعمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور المنسق له.

بالنظر إلى ضآلة الموارد العالمية المتاحة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، نؤيد أيضا الدول الأعضاء الأخرى، ونحضها على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وهو صندوق أنشئ بموجب خطة العمل العالمية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، حيث يمكن أن يقدم الدعم لمشاريع مكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التهديد الذي تشكله هذه الجريمة الخطيرة التي تؤثر على الأمن الدولي، وتشكل تحديا عالميا.

(تكلم بالإسبانية)

أود الآن أن أتناول موضوع قدرات بلدي الوطنية في هذا المجال.

باسم حكومة جمهورية بنما التي يترأسها فخامة السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغز، يسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لتشاطر بعض الكلمات معكم بصفتي وزير الأمن، ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في بنما، وعضو التحالف الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وعضو مجلس أمناء الصندوق الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص.

بالنسبة لإدارة الرئيس خوان كارلوس باريلا رودريغيز، تمثل مكافحة الاتجار بالأشخاص أولوية في الاستراتيجية الأمنية للمواطنين التي تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان وحماية منبر بنما للخدمات ذي المستوى الرفيع والاتصال من الجريمة المنظمة،

بهدف ضمان عدم استخدامه في أنشطة غير مشروعة. إن دولة بنما، ارتكازا على إدراكها للمسؤولية الكبيرة التي تتحملها، وامتثالها لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي اعتُمدت في عام ٢٠١٠، منذ الشهر الأول من تنفيذها، حققت بعض الإنجازات الهامة، بما في ذلك تفكيك ١٥ شبكة تُستخدم في الاتجار بالأشخاص وملاحقة المتجرين بفتح أكثر من ١٠ قضايا تم البت في ٣ منها، واقترنت بصدور ثلاثة أحكام بالإدانة، وإنقاذ أكثر من ١٥٠ ضحية من المأساة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧.

وهذه النتائج التشغيلية هي حصيلة مجموعة من الإجراءات الملموسة الرامية إلى منع الاتجار ومقاضاة المتجرين وحماية الضحايا وإقامة تحالفات لحشد الموارد التعاونية.

أما على الصُعُد المؤسسية والتقنية والقانونية، فقد أنشأنا لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تضم ١٦كيانا من القطاع العام، وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على إنفاذ قانوننا رقم ٧٩ لمكافحة الاتجار بالأشخاص والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، سنعقد اجتماعا للجنة الوطنية من أجل اعتماد مصفوفة إجراءات التدخل على النحو المبين في الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لفترة السنوات الخمس الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢، التي تشمل خمسة نهج استراتيجية ومسارات عمل، فضلا عن الأهداف، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدارة، وإنشاء كيان مسؤول عن تنفيذها. وكانت هذه اللجنة من القوى الدافعة الرئيسية في حملة التوعية على الصعيد الوطني التي تعد مرآة لحملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار بالبشر التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة من قبيل الحملة الواسعة النطاق التي أُجريت مؤخرا لمكافحة الاتجار بالبشر والتي جمعت أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص في أحد الشوارع الرئيسية في البلد، كي تصبح هذه الآفة معروفة للجميع لما تمثله من جريمة.

وعلى مدى الأشهر العديدة الماضية، ومن أجل تعزيز جهود الوقاية الوطنية، نظمنا أنشطة ومناسبات أكاديمية رسمية على الصعيد الوطني، فضلا عن البرامج الإذاعية والتلفزيونية الرامية إلى توعية موظفي الخدمة المدنية والمجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم بغية منع الاتجار بالبشر ومكافحته. وقد نفذنا هذه الأنشطة بدعم من منظمتين دوليتين أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكرهما، وهما المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونأمل أن نواصل العمل مع هاتين المنظمتين ومع جميع المنظمات الأخرى المعنية التي ترغب في المشاركة بهذا الجهد.

ومن خلال أنشطة بنما، بصفتها رئيسة التحالف الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبصفتها نائب رئيس مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، فإنها لا تزال، إلى جانب رئيسة المجلس، السيدة بنيتا فيريرو—فالدنر، والأعضاء الآخرين، نشطة للغاية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى جميع الممثلين أن يتشاطروا مع حكوماتهم ضرورة الإسهام في الصندوق الاستئماني، الذي تشمل أهدافه الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى دعم ضحايا الاتجار، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبناء على ذلك، فإن بنما، بصفتها نائبة رئيس الصندوق الاستئماني، تود أن تضرب مثلا يحتذى به، لذلك فإنني فخور بالقول إننا وافقنا بالفعل على تحويل الأموال. وعلاوة على ذلك، فإننا نعمل على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونحن حاليا بصدد بناء مأوى لضحايا الاتجار بالبشر، سيكون الأول من نوعه في المنطقة.

وبالنيابة عن وزارة الأمن وعن حكومة بنما، فإننا نوجه نداء عاجلا إلى الدول الأعضاء للمشاركة بنشاط في حلقات النقاش التي خططنا لها، لكي نتمكن معا من إيجاد أفضل

الأدوات لمساعدتنا على مكافحة الاتجار بالبشر والقضاء عليه، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أناشد مرة أخرى جميع المتكلمين التعاون في التقيد بالوقت المحدد لبياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المسجلين في القائمة في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيمانويل نغوي كاسونغو إيلونغا، الوزير المسؤول عن الرعايا الكونغوليين في الخارج في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيلونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في الوقت الذي تواجه فيه أفريقيا وبقية العالم أزمة مهاجرين حادة تحرم البشرية جمعاء من الحق في السلام، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على المبادرة الحسنة التوقيت للغاية لإدراج هذا البند من جدول الأعمال على هامش افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وهو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مشاركتي في العمل هنا تؤكد من جديد الالتزام الراسخ لدى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، بالإسهام في السلم والأمن الدوليين، الذي بدونه يتعرض العالم لخطر الانهيار على المستوى المجتمعي. وكما يعلم الجميع، يعتبر الرق والاتجار بالأشخاص من الظواهر الاجتماعية الشاملة لعدة قطاعات، التي تؤدي إلى انتهاكات عابرة للحدود تخرق بصفة منتظمة الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، وتضعنا في حالات غالبا ما تجبر الدول والمنظمات الدولية على بذل جهود هائلة للقضاء عليها.

وقد أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بلد مقصد وعبور للرجال والنساء والأطفال من ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ووفقا للتقرير الذي قدمته الجمعية الوطنية في دورتها العادية في عام ٢٠١٣، تم بيع أكثر من ٤٠٠ فتاة كونغولية كرقيق جنسي. وهذا أمر مهمّ بالنسبة للمهمة التي قمت بها شخصيا في الشرق الأوسط بدعم من المنظمة الدولية للهجرة وبناء على تعليمات من رئيس الدولة، والتي كانت تهدف إلى إعادة الفتيات السبعة الكونغوليات اللواتي تعرضن للاعتداء ليس فقط كرقيق جنسي، بل فرض أيضا عليهن العمل المنزلي القسري، وغير ذلك من الممارسات اللاإنسانية.

وفي هذا السياق، انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الكفاح من أجل القضاء على الاتجار بجميع أشكاله باستخدام النظام القانوني للمعاقبة على جميع الأفعال التي تنطوي على العمل القسري للأطفال والنساء وعلى جميع أشكال الاعتداء الجنسي. ومن هذا المنظور، فقد دُعيت الحكومة إلى استكشاف هذه الآفات بعمق من خلال تنظيم مؤتمر يعقد في كينشاسا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. والهدف من هذا المؤتمر هو إنشاء آلية دائمة ترمي إلى مكافحة هاتين الآفتين.

ويمثل العنف الجنسي آفة أخرى. وفي هذا الصدد، جمعت مجموعة من قرارات القضاء العسكري التي يرجع تاريخها إلى الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ في عمل بعنوان ”مجلة قرارات المحكمة العليا العسكرية“، التي أثبتت أن حالات العنف الجنسي في بلدنا قد انخفضت بنسبة ٨٥ في المائة خلال هذه الفترة حيث تم وضع إطار لتقديم تعويضات للضحايا. كما أوصي باتخاذ تدابير وقائية لتقديم المساعدة إلى الضحايا. إن الجميع يتفقون على أن عمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعادة السلم والهدوء في الجزء الشرقي من بلدنا، يتماشى مع الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لإنهاء دوامة الحروب ووجود الجماعات المسلحة في ذلك الجزء من أراضينا الوطنية، التي هي حصيلة لاستغلال الموارد التي أججت الأفعال الآثمة التي يدينها المجتمع الدولي.

وفي الختام، تطلب حكومة بلدي الخبرة والدعم من جميع الأطراف الملتزمة بمكافحة آفة الاتجار بالبشر بغية مساعدتنا على تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في جلسة اليوم، فضلا عن أحكام خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٦٤/٢٩٣).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نائلة جبر محمد جبر، وزيرة الدولة، رئيسة لجنة التنسيق الوطنية بشأن الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر في مصر، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء ”متحدون ضد الاتجار بالبشر“.

السيدة جبر (مصر) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر، التي تضم الاتحاد الروسي، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، البحرين، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، طاجيكستان، الفلبين، فنزويلا (جمهورية — البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، ليبيا، نيجيريا، نيكاراغو، الهند وبلدي بالذات، مصر.

إننا نرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض الإنجازات التي تحققت في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما تشيد المجموعة باعتماد الإعلان السياسي الذي اعتمد في وقت سابق (القرار ١/٧٢). وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تعرب عن تقديرها للميسرين، سعادة سفير بلجيكا وسعادة سفيرة قطر، اللذين أبديا حنكة سياسية كبيرة في إجرائهما مناقشة معقدة في المفاوضات. ونشكرهما على جهودهما وقيادتهما طوال عملية الصياغة. ونشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق على مشروع الإعلان السياسي. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الإعلان يبدو أنه الوثيقة السياسية الشاملة الأولى بشأن الاتجار بالبشر التي تعتمدها الأمم المتحدة بعد خطة العمل العالمية.

وتود المجموعة أن تؤكد مجددا على دعمها للإعلان السياسي، الذي تعتبره عنصرا بالغ الأهمية في استجابتنا الجماعية للواقع المتعدد الأبعاد المتعلق بالاتجار بالأشخاص. ونرحب أيضا بكون الإعلان تكملة هادفة لخطة العمل العالمية لأنه يحدد السبل الكفيلة بمواصلة جمع الجهود الدولية الرامية إلى كبح الاتجار بالبشر.

بيد أنه لا مجال للركون إلى الدعة. ويشكل الفقر وعدم المساواة في إطار البلدان وفيما بينها الأسباب الجذرية التي تجعل الناس عرضة لخطر الاتجار بهم. وتمثل مكافحة الفقر والحد من عدم المساواة جوهر الجهود الإنمائية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أدت، في جملة أمور، إلى أهداف التنمية المستدامة الثلاثة، ٥,٢ و٨,٧ و١٦,٢، بشأن الاتجار بالبشر، تذكرة واضحة بضرورة مضاعفة جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية من أجل وضع حد لهذه الجريمة البشعة.

وغني عن القول إن على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى مستقبل أفضل وأكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر استجابة شاملة إذا أريد له التصدي لهذه الآفة. ويجب أن نضمن أن تظل مسألة الاتجار بالبشر موضوع التركيز الحاد للمجتمع الدولي ومشاركته. أما مجموعة الأصدقاء فهي، من جانبها، ملتزمة بالعمل مع بعضها البعض ومع الشركاء في جميع أرجاء العالم. ونسلم بالدور الهام الذي يضطلع به في هذه العملية فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بالترافق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وندعم توسيع أنشطة الفريق المتصلة، في جملة أمور، بتنفيذ خطة العمل العالمية. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بفعالية في اجتماع التقييم المقبل لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

وتعتقد مجموعة الأصدقاء أن الإعلان السياسي واجتماع اليوم الرفيع المستوى للجمعية العامة سيشكلان خطوة هامة إلى الأمام في التصدي للتحدي العالمي المتمثل في الاتجار بالأشخاص.

(تكلمت بالعربية)

سأتكلم الآن باسم مصر.

كانت مصر من أوائل الدول التي أنشأت في عام ٢٠٠٧ آلية وطنية لتنسيق العمل بين جميع الأجهزة المعنية بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر. تلى ذلك إجراء دراسات بحثية وميدانية عن أهم صور الاتجار في مصر، ثم اعتماد قانون يقوم على ردع المجرمين وحماية الضحايا، قانون رقم ٦٤ لعام ٢٠١٠، إلى جانب إقرار استراتيجية وطنية تقوم على الدعائم الأربع، المنع والحماية والمحاكمة والشراكة. وقد حرصت مصر دوما على تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر منذ اعتمادها سنة ٢٠٠٧، وذلك من خلال منظومة للعمل الوطني تقوم على المحاور التالية.

أولا، الإنفاذ الفعال للقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ من خلال دورات مكثفة للقائمين على إدارة العدالة من جهات الضبط والتحقيق والقضاء.

ثانيا، توعية الفئات ذات الصلة بعملية الوقاية والحماية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الاهتمام، والمدرسين والاختصاصيين الاجتماعيين.

ثالثا، اعتماد حملة إعلامية قومية شاملة موجهة إلى أكثر الفئات عرضة للخطر وتركز على المناطق التي تنشط فيها جرائم الاتجار في المحافظات والقرى.

رابعا، تعزيز آلية حماية للضحايا وإنشاء دور رعاية خاصة للنساء والأطفال واتخاذ الإجراءات المنظمة لعمل صندوق حماية الضحايا والشهود.

خامسا، الإسراع بتنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية في المناطق العشوائية وتلك التي تستهدف المجموعات المحدودة الدخل.

سادسا، تأكيد علاقة الترابط بين مكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبار المهاجر غير الشرعي من أكثر الفئات عرضة لجميع صور الاستغلال.

سابعا، تفعيل التعاون الإقليمي كأساس لتبادل المعلومات والتعرف على أفضل الممارسات، عربيا وأفريقيا.

ثامنا، أهمية احترام بعد حقوق الإنسان – أؤكد على ذلك – في جميع مراحل أنشطة مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وما يرتبط بذلك من احترام وحماية حقوق الضحايا والشهود، وذلك بالتعاون مع المجلس المصري لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة ومجلس الطفولة والأمومة.

تاسعا، استثمار التعاون الدولي مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتحقيق الاستفادة القصوى من الخبرة المكتسبة فنيا وعمليا.

عاشرا، دعم التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما تلك العاملة في المحافظات، لنشر الوعي بخطورة الجريمة والتوعية بأهمية الإبلاغ عن المجرمين وتوضيح آليات حماية الشهود.

هذا، وسأقدم في عجالة بعض النماذج لأهم الإنجازات في الفترة الممتدة منذ عام ٢٠١٣ حتى الآن.

أولا، إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وخطة عملها التي تمتد لمدة خمس سنوات، حيث شاركت في إعدادها جميع الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر وتم عرضها على المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أنشطة التنفيذ، ولا سيما أنشطة التوعية والمشاريع الانتاجية للنساء المعيلات وللأسر المحدودة الدخل.

ثانيا، إنشاء عدد ثلاث دوائر جنائية متخصصة داخل محاكم الاستئناف في ثلاث محافظات لسرعة البت في قضايا الاتجار.

ثالثا، تعزيز دور وحدة مكافحة الاتجار بالبشر بالمجلس القومي للطفولة والأمومة.

رابعا، تنظيم العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة والجهات المانحة للقائمين على إدارة العدالة وإنفاذ القانون إلى جانب المنظمات غير الحكومية والإعلاميين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دانون (إسرائيل).

خامسا، إقرار قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ —وهذه نقطة في غاية الأهمية – الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وهو القانون الأول – وأكرر القانون الأول – في منطقة الشرق الأوسط الذي يقدم تعريفا لتهريب المهاجرين ويحدد العقوبات الرادعة على المهربين ويدمج اللجنتين الوطنيتين المعنيتين بمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية في لجنة واحدة تابعة لرئيس مجلس الوزراء، وأشرف بتولي رئاستها، واعتماد الاستراتيجية الوطنية والحملة الإعلامية ذات الصلة، مما يساعد على ردع تجار الموت وحماية الفئات الأكثر عرضة لخطر الاستغلال.

وانضمت مصر أيضاً إلى حملة Aware Migrants التي تنظمها وزارة الداخلية الإيطالية مع المنظمة الدولية للهجرة لتوعية المهاجر غير الشرعي بمخاطرها، باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية، وذلك في إطار حماية المهاجرين القادمين من جنوب القارة الأفريقية، والذين يتعرضون لكافة صور الاستغلال من جانب عصابات التهريب. وأخيراً، تنظيم العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع وزارة الخارجية للدبلوماسيين الأفارقة وقوات حفظ السلام والقائمين على إدارة الحدود حول الاتجار بالبشر؛ وإعلان مصر في جميع المحافل الدولية والإقليمية استعدداها للتعاون مع جميع الأجهزة الدولية والإقليمية لمكافحة هذه الجريمة بكافة الطرق احتراما لحقوق الفرد وحماية للمجتمع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارل غرينيدج، نائب الرئيس ووزير الخارجية في جمهورية غيانا.

السيد غرينيدج (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يأتي في منعطف هام من عملنا. إذ أنه يأتي في وقت يعتبر الاتجار بالبشر أكثر الأنشطة الإجرامية ربحاً، وهو وضع يشترك فيه مع الاتجار بالأسلحة. وحكومة غيانا تعرب عن تضامنها مع ضحايا هذه الجرائم والناجين منها، بينما تلتزم بكفالة اتخاذ جميع التدابير على المستوى الوطني في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالأشخاص.

وأود أن أسلط الضوء على ارتقاء غيانا مؤخراً من بلد من المستوى ٢ إلى بلد من المستوى ١، على النحو الوارد في تقرير وزارة الخارجية في الولايات المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٧. ونرى في هذا الإنجاز اعترافاً له ما يبرره بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة غيانا وشركاؤها بهدف القضاء على الاتجار بالأشخاص في بلدنا. ولئن كان هذا الارتقاء إلى بلد من المستوى ١ إنجازاً يستحق الثناء في غيانا، فما زلنا ندرك التحديات الكثيرة التي لا تزال ماثلة أمامنا في التصدي للاتجار بالبشر، ولا سيما فيما يتعلق بالتدريب والتوعية وزيادة كفاءة الملاحقات القضائية وتقديم الدعم للضحايا وإحالتهم.

وتمثل الجهود الرامية إلى منع وقوع الجريمة في المقام الأول جانباً مهماً للغاية في معركة أي حكومة لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي غيانا، شرعنا في عدد من المبادرات المختلفة من خلال ركائز المنع والحماية والملاحقة القضائية في محاولة لثني مرتكبي الجرائم المحتملين عن ارتكاب الجريمة. وحكومة غيانا أنشأت فرقة عمل

وزارية معنية بالاتجار بالأشخاص للتشجيع على تنفيذ عدد من التدابير والمبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر.

وقامت فرقة العمل الوزارية حتى الآن بتدريب المدعين العامين للشرطة وموظفي الهجرة والعاملين في وسائط الإعلام، ولا سيما أولئك الذين يقومون بالإبلاغ عن الجرائم التي تشمل أطفالاً. وبالإضافة إلى ذلك، نشطت اللجنة الفرعية التابعة لفرقة العمل أيضا في عام ٢٠١٧، حيث نظمت أفرقة بقيادة قوة الشرطة في غيانا ووزارة الحماية الاجتماعية حملات للتمشيط وإنفاذ القانون في المناطق التي يشتبه بوقوع جريمة الاتجار بالأشخاص فيها. بالإضافة إلى ذلك، وخلال عام ٢٠١٧، لاحظت فرقة العمل زيادة في البلاغات المقدمة من المواطنين في غيانا، مما يشير إلى أن حملة التوعية حققت قدراً من النجاح. وازدياد وعي الناس بدورهم ومسؤولياتهم المدنية أمر محوري في النجاح الذي حققته حكومة غيانا في جهودها الرامية للقضاء على هذه الآفة.

وتمثل التضاريس الوعرة في غيانا صعوبة شديدة بالنسبة للقائمين على مراقبة وحماية حدودنا التي يسهل اختراقها. وفي ظل القدرة المحدودة للشرطة على خفر المناطق النائية من البلد بشكل فعال، تقوم قوة الشرطة في غيانا بانتظام بعمليات تمشيط تشمل المراقبة والتفتيش المفاجئ للمنشآت، وفي التوعية باستخدام وسائل الاتصال المختلفة في هذه المجتمعات النائية، من خلال المدارس وجماعات الشباب– العامة والدينية على السواء.

ونغتنم هذه الفرصة للإقرار بالتعاون المهم مع شركائنا في العديد من المنظمات غير الحكومية والشركاء من المجتمع المدني في مجالات رعاية الضحايا وتقديم المساعدة لهم، بما في ذلك ضمان عدم معاقبة الضحايا الذين يتم التعرف عليهم أو وقوعهم ضحايا للاتجار مرة أخرى.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام حكومة غيانا بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والأجانب على السواء لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في غيانا من خلال ركائز المنع والحماية والمقاضاة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيراستوس أوتوني، نائب وزير الشؤون الداخلية والهجرة في جمهورية ناميبيا.

السيد أوتوني (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في مؤتمر القمة الرفيع المستوى لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، اتفقنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وأصدرنا إعلاناً يتضمن أحكاماً لصياغة اتفاقات عالمية بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وكذلك بشأن اللاجئين.

وهذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يوفر لنا فرصة لمواصلة تبادل الآراء حول خطة عمل بشأن كيفية مكافحة آفة الاتجار بالبشر، التي أصبحت مشكلة عالمية تضاهي الرق المعاصر.

وقد ازداد الاتجار بالأشخاص في هذه الأيام بسبب الصعوبات التي تنطوي عليها مكافحته، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى كونها جريمة مستترة، يتلقى فيها الضحايا وعوداً بحياة أفضل في بلدان المقصد. ونتيجة لذلك، وحتى في الحالات التي يشتبه فيها المسؤولون عن إنفاذ القانون بوجود حالات للاتجار، فإنها قلما تلاحق قضائياً لوقوف الضحايا في صف الجناة.

إن الاختلال المؤسف في الاقتصادات العالمية يعني أن بعض البلدان مستهدفة كوجهات للأشخاص المتجر بهم، بينما تستهدف بلدان أخرى كمصادر للضحايا. وغني عن البيان أنه ما دام هناك شمال غني وجنوب فقير في العالم، سيواصل المتجرون الاستفادة من الحاجة إلى العمل في البلدان الغنية حيث تعطي أحكام قوانين الهجرة الأفضلية للعمال ذوي المهارات العالية على العمالة شبه الماهرة. وهذا يجعل من الصعب على الفئة الأخيرة الهجرة، الأمر الذي يتيح استدراج البعض إلى ممارسة الرق الحديث. علاوة على ذلك، فإن تعزيز مراقبة الحدود

من جانب العديد من الدول، مدعومة بإغلاق بعض القنوات الرسمية للهجرة، يوفر أساساً مثالياً لزيادة استخدام قنوات الهجرة غير النظامية حيث يستغل المتجرون المهاجرين الضعفاء.

ولا تزال الاضطرابات السياسية المستمرة في شتى أنحاء العالم تدفع الملايين للخروج من ديارهم إلى عوالم مجهولة عبر الحدود الدولية.

ويخوض البعض رحلات محفوفة بالمخاطر، فيجتازون الصحارى ويعبرون البحر الأبيض المتوسط في قوارب غير صالحة للإبحار.

كما نواجه نحن في ناميبيا تحديا بسبب آفة الاتجار بالأشخاص، حيث يحصل بعض المشتبه بهم على البراءة بسبب عدم كفاية الأدلة. وحتى الآن، أمكن إثبات الإدانة في قضية واحدة في عام ٢٠١٦، في حين لا تزال قضايا أخرى قيد التحقيق. وعلى الرغم من أن الاتجار بالأشخاص مُجرم حاليا بموجب قانون منع الجريمة المنظمة، لا تزال هناك جهود جارية لسن قانون يتعلق تحديدا بالاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد موظفي الهجرة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون بأدلة تتناول كيفية تحديد هوية ومعاملة المشتبه في كونهم ضحايا للاتجار. ولا يزال التدريب المشترك لموظفي الحدود مستمرا. وتهدف حاليا مناهج تدريب أفراد الشرطة وتدريب موظفي الهجرة إلى التصدي لهذه المشكلة.

ونعتقد أن الوقت قد حان ليتفق العالم على استراتيجيات عملية. لقد حان الوقت لنقوم بتعزيز مراقبة الحدود بهدف معاقبة الجناة وحماية الضحايا. وحان الوقت لجعل الهجرة الشرعية أمرا سهلا، ومنع إيجاد سوق للمتجرين. وآن الأوان ليدرك زعماء العالم أن تهيئة بيئة مواتية في دولنا سيقلل من حاجة الناس إلى البحث عن سبل عيش في أماكن أخرى، ومن ثم سيحد من عدد ضحايا الاتجار بالبشر.

ختاما، لقد حان الوقت لبناء قدرات الموظفين المعنيين بالتعامل مع الهجرة وتوفير المأوى لضحايا الاتجار ولتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبناء الجسور لتيسير الهجرة بدلا من الحواجز، ولاحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريه دابكيوناس، نائب وزير خارجية بيلاروس.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): إنني أتساءل: كيف يمكن لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وجلسة الإحاطة المعقودة اليوم بشأن تقييمها أن تساعدا في مكافحة الاتجار بالأشخاص؟ وهذا سؤال حسن التوقيت بشكل خاص. فلنتخيل للحظة أن الأشخاص الذين يقعون ضحايا لتجارة الرق المعاصرة يسألون أنفسهم ذلك السؤال، ويتصادف أن يعلموا بجلسة الإحاطة المنعقدة اليوم هنا في نيويورك. فهل ستشكل حقيقة اتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نص لإعلان سياسي مصدر إلهام لهؤلاء الأشخاص المكبلين بأغلال الرق؟ وهل سيولد علم هؤلاء الناس بمدى إجهادنا فكريا لأنفسنا في أعمالنا الأخيرة شرارة الأمل في نفوسهم؟ وهل ستسعدهم حقيقة أن المشاركين في اجتماعنا الرفيع المستوى قد أجمعوا مرة أخرى على وصف الاتجار بالأشخاص بأنه ظاهرة تشين البشرية؟

إنها أسئلة بلاغية، لأننا جميعا نعرف جيدا الإجابة عليها. إن خطة العمل العالمية ليست اتفاقية، بل مجرد دعوة إلى العمل. إنها إعلان نوايا. ولن تتحقق القيمة الحقيقية لتلك النوايا وأهميتها إلا عندما تأخذ شكل إجراءات عملية. فأي من تلك الإجراءات العملية سيولد الأمل في إمكانية أن يتحلى الجنس البشري بالعزم والإرادة لوضع حد للاتجار بالبشر؟

يتمثل أول إجراء في وحدة العمل. فلا يمكننا تحقيق دينامية جديدة في الكفاح ضد الرق المعاصر إلا من خلال توحيد جهود جميع البلدان والمنظمات حقا ووضعها فوق أي اعتبارات

سياسية للربح أو المنفعة أو المجاملة. وأي محاولة لاستخدام مسألة مكافحة الاتجار بالبشر في الترويج للذات أو اختيار شركاء تفضيليين أو انتقاد الجوانب المربحة للمسألة ستخلق على الأقل انطباعا بعدم التركيز والفوضى في جهودنا، إن لم تؤد فعلا إلى وضع كهذا. وفي حين لا يمكن لجميع الدول والأمانات العامة للمنظمات الدولية والشركاء غير الحكوميين التكلم بصوت واحد، لا يمكن تحقيق النجاح إلا من خلال التفكير بعقلية مجموعة أصدقاء، وهي عقلية قوامها الشراكة المنفتحة والنزيهة في مواجهة عقلية التنافس. وإلى أن يتحقق ذلك، سينام المتجرون بالبشر ملء جفونهم.

ثانيا، نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية صغيرة بحيث يقدم الجميع ما يمكنهم من مساهمات في هذا الجهد المشترك. ويجب أن ندرك أن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو التكميلي لها ليس مجرد مسألة سياسية وقانونية؛ بل إنه مسألة خيار أخلاقي أيضا. وإذا رأى المتجرون أن انضمام الدول إلى الوثائق الرئيسية ليس عالميا، فسيخرجون بأدلة قوية على أننا –كمجتمع دولي – لا نزال في حالة انقسام.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تقديم دعم أكبر بكثير لعمل صندوق التبرعات الاستئماني لحماية ضحايا الاتجار بالبشر. وبصفتي ممثل بيلاروس، فإنني فخور بأن أقول إن بلدي قدم تبرعه الثالث إلى الصندوق. وأود أن أتقدم إلى الممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء بطلب ونداء من أجل النظر في إمكانية دعم الصندوق استجابة لوجود حاجة شديدة وملحة. والموارد المخصصة لدعم الصندوق هي موارد تُترجم إلى إجراءات مباشرة توفر الدعم العملي لضحايا الاتجار بالبشر.

ثالثا، يتمثل أهم عمل نقوم به في اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني. والمحرك الرئيسي لهذا الكفاح يتمثل في النخبة النشطة في كل دولة. فتلك هي النخب التي من الواضح أنها تدرك مسؤوليتها الأخلاقية عن اتخاذ مزيد من الإجراءات الحازمة والحاسمة لمكافحة الاتجار بالبشر. إنها نخب مستعدة للتعاون القائم على الشراكة من أجل تحقيق تلك الأهداف، وذلك بالعمل مع الأشخاص متقاربي التفكير في بلدان هذه النخب وعلى الصعيد الدولي.

وعلينا أن نسأل أنفسنا: هل نحن من بين أولئك الأشخاص متقاربي التفكير؟ إن حماية الناس من على شاكلتنا من الرق والعنف والاستغلال أمر ممكن. لقد انقضى الوقت المتاح للمناقشات والإلهام الذاتي. والآن هو وقت العمل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارخوري إسبينوزا، نائبة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيدة إسبينوزا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): يشعر وفد بلدي بالامتنان إزاء عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تمثل نداء يطلقه المجتمع الدولي من أجل تقديم استجابة متضافرة لمكافحة جميع أشكال هذه الجريمة عبر الوطنية والقضاء عليها.

إن خطة العمل العالمية تدل على استعداد الدول لتحمل الالتزامات باتخاذ قرارات ملموسة بشأن منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومساعدتهم ومقاضاة المتجرين بالبشر، بالاستناد في كل ذلك إلى الإطار القانوني الدولي ومع التقيد بالأنظمة المحلية للدول.

بعد تصديق الجمهورية الدومينيكية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، فضلا عن اعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، اتخذت الحكومة الدومينيكية خطوات مهمة على الصعيد المحلي لتعزيز الهياكل المؤسسية، وتحسين

قدرات الأطراف الفاعلة الرئيسية ومواءمة قوانينها الخاصة. وقد أنشأت السلطة التنفيذية آلية الإجراءات الوطنية، من خلال المرسوم ٥٧٥-٠٧، وهي اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمهاجرين. وتتألف اللجنة من ١٤ مؤسسة تابعة للدولة تقودها وزارة الشؤون الخارجية.

وفي إطار الحماية القانونية للجنة، عقدت وزارة الشؤون الخارجية سلسلة من الاجتماعات من أجل وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمهاجرين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. وخلال تلك الاجتماعات، أدرجنا سياسات عامة فعالة، ضمانا لاتباع نهج شامل وكلي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وبالتنسيق مع الاستراتيجية الوطنية، تعكف وزارة الشؤون الخارجية حاليا على وضع خطة العمل الوطنية الثانية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، من خلال توافق الآراء فيما بين المؤسسات والقطاعات، من أجل إعادة تأكيد وتعزيز السياسة الوطنية لمكافحة هذه الجرائم ضد الإنسانية.

ويظل هدف الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تعزيز سياسات التكامل والتنسيق بين المؤسسات المختلفة للدولة، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع، في إطار ثلاثة محاور هي: الوقاية، ومساعدة الضحايا والشهود واستعادة حقوقهم، والتحقيق والمقاضاة.

وفيما يتعلق بالوقاية، جرى اتخاذ عدد من الإجراءات، بما في ذلك حملات إعلامية تهدف إلى التوعية بالاتجار بالأشخاص والأساليب، وتخصيص أيام للتفكير، والأفرقة التي تقدم معلومات في هذا الخصوص، والمنشورات المتعلقة بالموضوع، وخصوصا، حملات محددة الأهداف بشأن منع الاستغلال الجنسي والتجاري للأطفال والمراهقين، مع الدعم التقني والمالي من جانب وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة.

وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، إتخذت الحكومة الدومينيكية إجراءات متميزة لحماية ورعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص، واستعادة حقوقهم وحمايتهم من الأذى مرة أخرى. وفي عام ٢٠١٦، أنشئت أول مؤسسة متخصصة لمساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص، ووحدة مساعدة الضحايا، تحت رعاية مكتب المدعي العام للدولة. وفي الآونة الأخيرة، وقّعنا اتفاقا مشتركا بين المؤسسات، من أجل إنشاء برنامج تجريبي لحماية وإعادة إدماج العائدين والمرحّلين الدومينيكيين، ويشمل هؤلاء ضحايا الاتجار كفئات ضعيفة من السكان المهاجرين. وتمكّنا من القيام بذلك بفضل دعم المنظمة الدولية للهجرة.

وفيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، تعد من بين أهم المبادرات وعناصر التقدم، إنشاء مكتب المدعي العام المتخصص لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين والاتجار بالأشخاص خلال عام ٢٠١٣، بحيث يتوفر لنا فضاء بعينه، وموظفين متخصصين يعملون بتفان وبشكل حصري على الاتجار بالأشخاص، في تنسيق وثيق مع سلطات التحقيق الحكومية. ومنذ إنشاء مكتب المدعي الخاص، فقد قام بالتحقيق والملاحقة القضائية، والإدانة للمتجرين بالجنس ومهربي العمال والمهاجرين، وأحرز تقدما كبيرا في النظام القضائي.

وتتسق كل تلك السياسات العامة بطريقة شاملة، مع استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠. وتتضمن تلك الاستراتيجية الأهداف وخطوط العمل لإدارة تدفقات الهجرة، وتعزيز آليات منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، ووضع نُظم شاملة لرعاية الضحايا، كل ذلك في سياق هدف التنمية المستدامة ٨ الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

وتشير الجمهورية الدومينيكية بحزم إلى ضرورة أن يكون لنهج مكافحة الاتجار بالأشخاص خطوط عمل صوب اتباع نهج تعاوني بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة، وتحديد الأولويات الضرورية والتدخل في الوقت المناسب لصالح الضحايا

الذين جرى تحديدهم، وإنشاء وتعزيز لجان ثنائية، وتشجيع التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل تصميم النظم التكنولوجية المناسبة لتبادل المعلومات. وستولد تلك المنابر، وتجعل من الممكن إيجاد المؤشرات لزيادة فعالية الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني، وإيلاء الاهتمام الواجب لظاهرة الهجرة.

وتؤكد حكومتي من جديد التزامها بتنفيذ كل صك من الصكوك الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، ونلتزم أيضا بمواصلة تعزيز هياكلنا الداخلية لمساعدة الضحايا، وتعزيز ثقافة مؤسسية مع الموارد البشرية والمالية والتقنية التي تمكّن من اتباع نهج أكثر شمولا إزاء هذه الظاهرة.

أخيرا، فإننا ندرك القيمة الكبيرة لأهمية وجود منتدى على المستوى المتعدد الأطراف، مثل الأمم المتحدة، التي تعزز أوجه التآزر فيما بين الدول، وتبادل الممارسات الجيدة والتقدم المحرز، فضلا عن تحديد التحديات الجديدة لبلوغ الأهداف التي تحظى باهتمام عالمي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ناتاليا فدروفتش، نائبة وزير السياسة الاجتماعية العامة لأوكرانيا.

السيدة فدروفتش (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشيد بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتقييم الإنجازات والثغرات والتحديات في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إن الاتجار بالأشخاص لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا للسلام، وحقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

غير أننا شهدنا خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في أشكال الاتجار بالأشخاص، لا سيما في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وفي مختلف أنحاء العالم، تشمل النزاعات طائفة واسعة من أشكال الاستغلال، بما في ذلك العنف الجنسي، والسخرة، والرق، والتجنيد غير القانوني للأطفال بالقوة في الخدمة في حالات الصراع المسلح.

وهناك جانب آخر من المسألة يكمن في أن الأشخاص المشردين بسبب النزاع، بمن فيهم اللاجئون، قد يتعرضون لجميع أشكال الاستغلال. وفي ذلك الصدد، تؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير محددة الهدف للتعرف على الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم، علاوة على منع الاتجار بالمتضررين من التشرد، مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال.

كما ندعم فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يجب أن يكون أداة فعالة لتنسيق الجهود المشتركة.

وأود أن أذكر مسألة أخرى، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا، ألا وهي المساءلة والملاحقة القضائية لمرتكبي الاتجار بالأشخاص والمدانين بارتكاب جرائم العنف الجنسي في النزاعات. فليس مقبولا تفشي الإفلات من العقاب لأن تكرار هذه الجرائم يؤدي إلى حلقة مفرغة من الانحراف. ونحن نرى أن مكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن توفير الدعم النفسي والاجتماعي والطبي للضحايا، تمثل إحدى الأولويات الرئيسية.

وتؤيد أوكرانيا بقوة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في حالات النزاع، وفترة ما بعد انتهاء النزاع. وسنظل ملتزمين التزاما قويا بالقضاء على الاتجار بالأشخاص. وللأسف، لم يكن بلدي محصنا ضد تلك المشكلة. وتأتي مكافحة هذه الظاهرة المروعة في صدارة أنشطة الحكومة الأوكرانية في ميدان حقوق الإنسان. وقد قطعت أوكرانيا، خلال العقد الماضي، عددا من الخطوات الهامة

نحو وضع استجابة مجدية على الصعيد الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء آلية وطنية للإحالة بقيادة حكومية بغرض التعرف على ضحايا الاتجار ومساعدتهم وحمايتهم.

ومصادقة أوكرانيا على الصكوك الدولية الرئيسية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر – بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول بشأن منع وقمع الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر – واعتمادها القانون الأوكراني المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١١ وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، ليست سوى بضعة أمثلة ملموسة على الخطوات المتخذة في كفاحنا ضد هذه الظاهرة البشعة.

وفيما يتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فإن أوكرانيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري ومعاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

وأود أن أشير إلى أنه في الوقت الحاضر لا يمكن تنفيذ جميع الوثائق التي ذكرتها على النحو المناسب في المناطق الأوكرانية التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. فقد أسفرت ثلاث سنوات من العدوان الروسي على أوكرانيا عن ازدياد خطر الاتجار بالبشر في بلدي. وقد شهدنا العديد من حالات الاتجار بالبشر والعمل القسري، بل العبودية في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك، الواقعتين خارج نطاق سيطرة الحكومة. غير أن هذه الحالات تظل، إلى حد كبير، من دون معالجة، بسبب الافتقار إلى الوصول الآمن والاهتمام المناسب من قبل بعثات الرصد.

ويعقِّد هذه الحالة قطاع بطول ٤٠٠ كيلومتر من الحدود مع الاتحاد الروسي يقع خارج نطاق سيطرة أوكرانيا ويستخدم على نطاق واسع لتدفق الأسلحة والذخائر والمقاتلين إلى منطقة النزاع. ويتنقل ضحايا الاتجار بالأشخاص والجناة أيضا عبر ذلك الجزء غير الخاضع للسيطرة من الحدود. ويتعين علينا أن ندرك، في ذلك الصدد، أنه ليس لدى روسيا آليات شاملة للتحقيق الفعال مع مرتكبي تلك الجرائم ومقاضاتهم ومعاقبتهم بموجب اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. فروسيا فقط هي التي لم تنضم إلى تلك الاتفاقية من بين جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا اليوم.

إن الاتجار بالأشخاص انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وجريمة ضد كرامة وسلامة الشخص. ويتطلب نجاح جهودنا المشتركة لمكافحة تلك الآفة بذل جهود من قبل جميع الأطراف المعنية. ولن يتأتى التوصل إلى حل طويل الأجل للمشكلة إلا بالالتزام السياسي المستمر والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي للقضاء على الاتجار بالبشر وتعزيز العدالة والمساءلة وحماية الضحايا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الغني عوض الكريم، وكيل وزارة خارجية السودان.

السيد عوض الكريم (السودان): يسعدني، السيد الرئيس، أن أتقدم لكم باسم وفد بلدي، بأسمى آيات الشكر والعرفان على تنظيم هذا الاجتماع الهام. وانتهز هذه السانحة لأؤكد استعدادنا التام للتعاون معكم لإنجاز وتنفيذ التزاماتنا تجاه خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لإنهاء تلك الجريمة الشنعاء.

كما يرحب وفد بلدي باعتماد الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ١/٧٢)، الذي أتى تأكيداً لما ورد في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. كما جاء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، معضداً لهذه الجهود لما فيها من أهداف وغايات بشأن الاتجار بالبشر.

وإذ يعرب وفد بلدي عن وقوف السودان مع كل الجهود الدولية ذات الصلة، فإنه يؤكد على أن مُكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بكافة أشكالها – كمهددات تواجه البشرية – يتطلب تعزيز دور التعاون الدولي والإقليمي والثنائي في المجالات ذات الصلة، لا سيما تبادل المعلومات ورصد حركة التدفقات المالية المشبوهة. هذا، مع ضرورة الأخذ في الحسبان البُعد الاقتصادي والتنموي وذلك بمخاطبة جذور المشكلة، التي يمثل الفقر أخطرها. كما يتطلب ذلك تنفيذ نهج شامل يشمل الشراكات واتخاذ التدابير اللازمة لمنعه، ومقاضاة المتجرين ومعاقبتهم، وحماية الضحايا.

إن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين من دول الجوار أدت إلى مستجدات وتحديات كبيرة تواجه بلدي، وهذه التحركات الكبيرة أصبحت مقرونة بالهجرة المختلطة والهجرات غير الشرعية وهروب اللاجئين من المعسكرات إلى المدن، حيث ارتبط هذا الحراك السكاني المستمر بظاهرة التهريب والاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال

والأطفال، باعتبار أن السودان دولة ممر – عبر صحاريه المترامية – لهذا النوع من الجرائم. وتبذل حكومة بلدي جهوداً مقدرة لأجل مكافحة الجريمة المنظمة، وذلك تماشياً مع التزاماته الدولية والإقليمية، وفي هذا الإطار، نُذكّر أدناه ببعض هذه الإنجازات ومنها:

أولاً؛ اعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ومن ثم تكوين لجنة وطنية لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر. وبعد تفعيل هذا القانون، تمكنت قوات الشرطة، خلال ثلاثة أشهر، من تحرير أكثر من ٨٦١ ضحية (معظمهم من النساء الأطفال)، وهم في طريقهم إلى ليبيا ومنها إلى أوربا. كما تمكنت الشرطة من تحرير ٥٦٠ ضحية بالولاية الشمالية، وهم في طريقهم إلى صحراء سيناء.

ثانياً: تعديل قانون اللجوء لعام ١٩٧٤ إلى قانون اللجوء لعام ٢٠١٤ حتى يكون مواكباً للمتغيرات الإقليمية والدولية وتضمّن القانون الجديد موادا جديدة لمكافحة هذه الظاهرة.

ثالثا، تعديل قانون الجوازات حتى يتسق مع المتغيرات والتحديات الجديدة.، رابعا، استضافت الخرطوم مؤتمر مكافحة التهريب والاتجار بالبشر في القرن الأفريقي فى تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٤ والذى تم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبمشاركة دول الجوار إريتريا، إثيوبيا، مصر، وجنوب السودان. وقد سُمّيت مخرجاته بعملية الخرطوم. وتبع ذلك مؤتمر روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ونناشد المجتمع الدولي بتنفيذ التزاماته تجاه توصيات عملية الخرطوم .

خامسا، وقّعت حكومة بلادي عددا من الاتفاقيات مع دول الجوار لضبط الحدود، وهناك تنسيق واتفاقية موقّعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومعتمدية اللاجئين لمكافحة الظاهرة خاصة بشرق السودان حيث أن معظم الضحايا من اللاجئين وطالبي اللجوء.

يُجدّد وفد بلادي عزمه الاستمرار في التعاون مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بُغية التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر. وندعو في ختام هذا البيان إلى معالجة هذه القضية معالجةً شاملة ووضع التدابير اللازمة للتصدي لها، وضرورة زيادة الوعي بحالات الاتجار بالأشخاص والتوعية بمعاناة الضحايا وتعزيز حقوقهم وحمايتهم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة جان كاليلاني، وزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والإعاقة والرعاية الاجتماعية في ملاوي.

السيدة كاليلاني (ملاوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أكون هنا، وأن أشيد بالجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي

أُعتمدت بموجب القرار ٦٤/٢٩٣ لتقييم الإنجازات والثغرات والتحديات، علاوة على تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة. وتكتسي هذه الجلسة أهمية بالغة إذ أصبح الاتجار بالبشر مسألة عالمية تتطلب منا بذل جهود متضافرة لإنهاء هذه الضروب المهينة من الرق المعاصر – بل هي أسوأ أشكال الرق في واقع الأمر، ولا مكان لطابعها الهمجي الشرير في عالمنا المعاصر.

وتدعو خطة العمل العالمية الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى العمل معا لزيادة إدماج مكافحة الاتجار بالبشر في برامج المنظمة في ميدان التنمية العالمية وتعزيز الأمن في جميع أنحاء العالم على نطاق أوسع.

وتتشاطر ملاوي التزام بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد تم التشديد على ذلك الالتزام باستكمال خطة العمل العالمية بأهداف التنمية المستدامة التي تشمل ثلاث غايات ذات صلة مباشرة بالاتجار وتنفيذ خطة العمل العالمية. وتسلّم ملاوي بتنفيذ الخطة العالمية على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية.

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ صدّقت حكومة ملاوي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها – البروتوكول بشأن منع وقمع الإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وعلاوة على ذلك، سنّت حكومة ملاوي قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص رقم ٣ لعام ٢٠١٥ الذي يوفر إطارا تشريعيا شاملا لمكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص عبر نهج يركز على حقوق الإنسان وحماية الضحايا.

وأنشأت ملاوي أيضا إطارا مؤسسيا للنظم الفعالة المنسقة المعنية بالاتجار بالأشخاص والمسائل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحماية ضحايا الاتجار، ولمنع الاتجار بالأشخاص وترتيبات التمويل بهدف رعاية الضحايا ودعمهم، وللمعاقبة على الجرائم المحددة.

وتواصل ملاوي ترجمة تلك الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة وتدابير محددة زمنيا باعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ التي بدأ تنفيذها رسميا في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتقر الخطة الوطنية نهجا شاملا إزاء التدخلات من قبل جميع أصحاب المصلحة تحقيقا لرؤيتها المتمثلة في بناء ملاوي خالية من الاتجار بالأشخاص. وتتسق خطة العمل الوطنية مع خطة الأمم المتحدة العالمية. ونعرب عن عميق امتناننا للمنظمة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والحكومة الملكية النرويجية، على تقديم الدعم التقني والمالي اللازم لتحقيق تلك الإنجازات الهامة.

ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى المزيد من الدعم في تنفيذ الخطة الوطنية. وأنشأ بلدي لجنة تنسيق وطنية رفيعة المستوى في عام ٢٠١٦ لتنسيق وإدارة جميع المسائل المتصلة بالاتجار بالأشخاص. ونحن الآن بصدد إنشاء صندوق لمكافحة الاتجار يهدف حصريا إلى تقديم الدعم لضحايا الاتجار والمساعدة على بناء القدرات للإنفاذ وتقديم الرعاية الاجتماعية وتوفير موظفي الهيئة القضائية للمحققين والمدعين العامين، وإعادة إدماج الضحايا في مجتمعاتهم المحلية.

تنفّذ ملاوي أيضاً برنامجها للتسجيل الوطني، الذي يشمل تسجيل الولادات. وهذا أمر هام جداً بالنسبة للمواطنين، ومن شأنه أن يردع المتّجرين عن أطفالنا، وهم الضحايا الأشد تضرراً.

إننا اليوم في حاجة إلى التأكد من أن تتناول خطة الأمم المتحدة العالمية مسائل الشفافية وتعبئة الموارد لدعم الدول الأعضاء في برامج مكافحة الاتجار بالبشر والشراكات الفعالة والتعامل مع الفساد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة فاسيليادو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

تظلّ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أساسية في إطار العمل المشترك لمكافحة الاتجار بالبشر. ونحدد اليوم التزامنا المشترك بتنشيط القضاء على الاتجار بالبشر وحماية حقوق الإنسان للضحايا.

إن العملية المؤدية إلى هذا الاجتماع، بما في ذلك اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين في تموز/يوليه، وفرت لنا الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية. كما أتاح لنا معالجة التحديات المستمرة والناشئة التي نواجهها في جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن خطة العمل مبنية على الوقاية والمقاضاة والحماية والشراكة. وهذا النهج، الذي يتمثّل أيضاً في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر، قد أثبت إمكانية تطبيقه في الممارسة العملية، ونتطلع إلى أن نراه يُطبّق على التصدي للاتجار بالبشر في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن اللاجئين.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي، من خلال القانون والسياسة العامة، يضع إطاراً شاملاً للتصدي للاتجار بالبشر، بطريقة تركز على الضحايا وتستند إلى حقوق الإنسان وتراعي المنظور الجنساني والأطفال. لقد أثبت الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزامهم بتنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية والتمسك بالمعايير القانونية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، فضلاً عن الصكوك القانونية الدولية الأخرى التي تتصدى للاتجار بالبشر.

ونعمل على الصعيد العالمي مع الشركاء لبناء القدرات وتشجيع تلك المعايير. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة للمعونة ويموّل مشاريع عديدة تعزز العمل على مكافحة الاتجار بالأشخاص في جميع أنحاء العالم. ومن الأمثلة على ذلك العمل العالمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنع ومعالجة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وهو يقدم المساعدة إلى ١٣ بلداً في جميع أنحاء العالم، في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

لا يوجد أي بلد في العالم بمنأى عن الاتجار بالبشر. ونحن بحاجة إلى تعزيز التعاون، ولا سيما فيما بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك وضع آليات إحالة عبر وطنية – تربط بين آليات الإحالة الوطنية من أجل تحسين تحديد الضحايا وإحالتهم وحمايتهم ومساعدتهم – وكذلك نظم جمع البيانات وتبادل المعلومات من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة. إن التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الخاص وجميع الشركاء المعنيين الآخرين أمر أساسي أيضاً.

إننا نواجه عدداً من التحديات الناشئة والمستمرة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، الأمر الذي سيتطلب المزيد من الجهود في المستقبل. وهي تشمل الاتجار في سياق الهجرة وأزمة اللاجئين، والصلة بين النزاع والاتجار بالبشر، وخطر الاتجار في سلاسل الإمداد، والاتجار لأغراض الانتهاك والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك الأطفال على الإنترنت.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً، ولكن التنفيذ الفعال للمعايير القانونية على الصعيدين الوطني والدولي هو الأمر الحيوي الآن لحياة الضحايا والناجين. ويجب التصدي للاتجار بالبشر بوصفه جريمة بشعة وكإيذاء وانتهاك لحقوق الإنسان على حد سواء. وهناك حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تجعل الناس

ضعفاء، وسنعمل من أجل تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومعالجة هذه الأسباب الجذرية ومواطن الضعف.

إننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل التحديد المبكر لهوية ضحايا الاتجار بغية ضمان إعمال حقوقهم للمساعدة والحماية والدعم المناسبة، مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال، لا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عن أسرهم.

ويجب علينا كفالة مساءلة مرتكبي الجرائم. وينبغي أن يكون المتجرون هم المعاقبين قانوناً، وليس الضحايا.

والأهم من ذلك، يجب أن نعمل على الوقاية والشراكات، لأن أي شيء آخر يأتي متأخراً جداً للضحايا. إن الوقاية أمر أساسي لخطة العمل العالمية ولقوانين الاتحاد الأوروبي وسياساته. ويجب أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تثبيط الطلب الذي يحفز جميع أشكال الاستغلال، سواء في الاقتصادات المشروعة وغير المشروعة.

كما ندعو إلى مزيد من التعاون على مستوى الأمم المتحدة والتأكيد على دور فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يؤدي دوراً أساسياً في ضمان أن تكون الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة متسقة وتتجنب الازدواجية.

وأخيراً، نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بمواصلة تعزيز عملنا في هذا الاتجاه، ومواصلة تعزيز التعاون الدولي والعمل على تحقيق استجابة عالمية فعالة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

السيد ديوندیف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في اجتماع اليوم الرفيع المستوى بشأن تقييم خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

يؤيد وفد جمهورية مقدونيا بيان الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أشاطر الجمعية بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أودّ أولاً أن أرحب بهذه المناقشة الرفيعة المستوى التي أتت في وقتها المناسب بشأن وثيقة إطارية هامة. إن من الأهمية بمكان إبقاء التركيز على هذه الجريمة البشعة بجميع جوانبها وأحوالها، بحيث تظل على جدول الأعمال مع مجموعة متنوعة من المسائل الملحة الأخرى التي تواجهنا. يحمل الاتجار بالبشر أهمية خاصة في سياق المناقشات الجارية بشأن اتفاقين يتعلقان بالمهاجرين واللاجئين.

وقد شهدنا على مدى السنوات الماضية عزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء وعملها، منفردة ومجتمعة، لمكافحة هذه الظاهرة السلبية للغاية، الأمر الذي يشكل خطراً جسيماً يهدد كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والتنمية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فلا مجال للرضا عن النفس. فلا تزال التحديات تكتسب أشكالاً جديدة تتطلب اتباع نهج مبتكرة.

ولطالما أيدت جمهورية مقدونيا المبادرات الرامية إلى إذكاء الوعي داخل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى بهدف زيادة كفاءة وفعالية تنسيق العمل في مجال الوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان والوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته تقع في أيدي الحكومة، فإن التنسيق والشراكة والتعاون مع الجهات المعنية الوطنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، هي شروط أساسية للتنفيذ الفعال لتدابير الحماية والسياسات.

وقد اتخذ بلدي، على الصعيد الوطني، عدداً من الخطوات التشريعية والتنظيمية الهامة للوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته.

ويولى اهتمام خاص لتدابير الوقاية والحماية التي تعالج نواحي الضعف لدى النساء والأطفال على اعتبارهم الضحايا الأكثر ترجيحاً للاتجار. ونظراً لوقوعنا على طريق البلقان، فقد كان الاتجار بالبشر في سياق الهجرة غير المشروعة أحد التحديات الهامة الأخرى بالنسبة لبلدي.

وللأسف، لا يزال الاتجار بالبشر واسع الانتشار على الرغم من جميع الجهود المبذولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ولذلك هنالك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً وحزماً على أرض الواقع. وبالإضافة إلى الوقاية، فإن حماية الضحايا ومساعدتهم، فضلاً عن محاكمة الجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالأشخاص، تشكل شروطاً مسبقة لتحقيق النتائج المرجوة في الكفاح ضد هذا الشكل من أشكال الرق المعاصرة.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية يتوقف على عزمنا واستدامة جهودنا، فضلاً عن التزامنا بترجمة الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): قد يعتقد المرء أن الرق والدعارة هما مشكلتان من الماضي، وأثران قديمان من عصر آخر. ولكن المؤسف أنه حتى هذا اليوم في القرن الحادي والعشرين، لا نزال نرى أبرياء يقعون ضحايا الإتجار بالبشر. والإتجار بالبشر لا يوجد من فراغ. فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي تجعل من ضحاياها فريسة لها في أوقات الأزمات. وهناك قرابة ٨٠ في المائة من مجموع ضحايا الإتجار بالبشر الذين تمّ التوصل إلى معرفة هويتهم هم من النساء والأطفال. وأكثر من نصف عمليات الإتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم تجري لأغراض الاستغلال الجنسي. والعمل القسري الذي يبلغ نحو ٤٠ في المائة من مجموع عمليات الإتجار بالبشر يشكل عبودية العصر.

إن الكتاب المقدس يعلّمنا أن أفراد الشعب الاسرائيلي كانوا عبيداً في مصر قبل آلاف السنين. وبعد مئات السنين من العبودية، تمّ تحريرنا ونلنا حريتنا. ولكن الحرية رافقها التزام أبدي بتذكّر الرق الذي عشناه. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن الرق الذي نتذكّره يحدد ويوجه جهودنا نحو إنهاء الإتجار بالبشر وجميع أشكال الرق المعاصرة.

وطوال عقد التسعينات من القرن الماضي وأوائل عشرينات القرن الحالي، واجهت إسرائيل موجة شديدة من الإتجار بالبشر، حيث جيء بنساء إلى إسرائيل وأُجبرن على ممارسة البغاء. وفي ذروة تلك الظاهرة، كان يؤتى بحوالى ٣ ٠٠٠ امرأة إلى إسرائيل سنوياً. ومنذ ذلك الحين، وضعت إسرائيل خطتين وطنيتين مع تحديد مجموعة من الوزارات، بما في ذلك وزارات الصحة، والخدمات الاجتماعية، والشؤون الداخلية والعدل، للمساعدة على مكافحة الإتجار بالبشر. وعمدت إسرائيل أيضاً إلى سن تشريعات بعيدة الأثر لمنع الإتجار بالبشر، حيث شملت جميع أشكال الإتجار بالأشخاص التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالإتجار بالأشخاص.

إن إسرائيل تنتمي إلى البلدان الطليعية في المعركة ضد الإتجار بالبشر. والأهم من ذلك أن إسرائيل نجحت في العمل على تراجع أسواء أشكال الإتجار بالنساء لأغراض البغاء التي كانت سائدة في إسرائيل. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عملنا الدؤوب لتحقيق عوامل أربعة هي – الوقاية، والمقاضاة، والحماية، والشراكة.

وإلى جانب عملنا التشريعي وعزمنا على بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الإتجار بالبشر، نواصل تخصيص الموارد من أجل إعادة تأهيل ضحايا الإتجار بالبشر. فأنشأنا الأماكن المخصصة

لإيواء النساء والرجال على السواء، وهي الأماكن التي توفر لهم الموارد، بما في ذلك المعونة المالية، والمساعدة القانونية، وتأشيرات العمل، والرعاية الطبية والنفسية. ولئن كنا نفضل ألاّ تكون هناك حاجة إلى أماكن الإيواء هذه على الإطلاق، فهي توفر الملجأ لعشرات الأشخاص، وتؤدي دوراً هاماً في إعادة تأهيلهم.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تعيين منسق للتواصل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بغية مناهضة الإتجار بالبشر، قمنا بزيادة شراكتنا مع المجتمع المدني. وقد ثبتت أهمية هذا الأمر عن طريق الحد من آفة الإتجار بالبشر، وتحديد الضحايا على نحو أفضل، ومن ثم توفير المساعدة لهم.

وعلى الرغم من أن إسرائيل يشجعها التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير. وفي هذه الجلسة التقييمية لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، ندعو جميع البلدان التي لم تصدّق بعد على بروتوكول باليرمو بشأن الإتجار بالأشخاص إلى القيام بذلك.

إن المتّجرين بالأشخاص لا يعيرون اهماماً للحدود. وبالمثل، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نتخطى الحدود في جهودنا الرامية إلى إنهاء الإتجار بالبشر. ومن خلال الاستمرار في توحيد جهودنا وإرادتنا الجماعية، يمكننا أن نتوصل إلى أجوبة وسوف نتوصل إليها، وأن نعمل معاً لتحقيق أهدافنا المشتركة في خطة العمل العالمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سمسر (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب. نحن نعتقد أن مداولاتنا هنا اليوم ستؤدي إلى زيادة تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى القضاء على هذه الجريمة النكراء. فالإتجار بالبشر يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. وهو جريمة خطيرة بحق كرامة الأشخاص وسلامتهم. إنه يوصف حقيقة بالعبودية المعاصرة. والجريمة المنظمة عبر الوطنية تنطوي على تداعيات وخيمة بالنسبة إلى النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا.

إن هذه المشكلة هي مشكلة عالمية تتطلب استجابة شاملة. وعلى الرغم من التصدي لها عن طريق تدابير متطورة، فإن الجهود المبذولة لمنع الإتجار بالأشخاص وحماية الأشخاص المتّجر بهم لا تزال جهوداً مضنية. لذلك، ينبغي لنا أن نعالج الركائز الأربع ألا وهي، الوقاية، والمقاضاة، والحماية، والشراكة. وبغية أن يكون عملنا ذا صلة وموثوقاً به وسريع الاستجابة، يتعين علينا أن نعتمد نُهُجاً شاملة تستند إلى حقوق الإنسان وتتمحور حول الإنسان، بما في ذلك التدابير التشريعية والجنائية. وينبغي لجهودنا أن تهدف أيضاً إلى اتخاذ جميع التدابير في بلداننا بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر.

وبينما نفعل ذلك، ينبغي ألاّ نغفل عن أنه لا يمكن للحكومات بمفردها أن تمنع الإتجار بالبشر. وينبغي لنا إعادة تقويم وتنسيق جهودنا الجارية. فلدينا ما يلزم من الصكوك الدولية النافذة. علاوة على ذلك، إن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين يوكل إلينا بوضوح القيام بهذا العمل. كذلك تذكر الجمعية أننا تعهدنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر، والإتجار بالبشر.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص. ونعتقد أنها تشكل أساساً متيناً لتعزيز التزاماتنا القانونية، ومبادئ توجيهية شاملة لأعمالنا. ولها كذلك دور فعال في تعزيز الاستجابات المنسقة والمتسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمناهضة الإتجار بالبشر.

ونعلم جميعاً أنه بسبب عجز النظام الإنساني الدولي القائم عن الاستجابة المناسبة لاحتياجات السكان المتضررين من الكوارث وحالات الطوارئ، فإن الشبكات الإجرامية تجد أرضاً خصبة لاستغلال أوجه ضعف المهاجرين من خلال تهريبهم والإتجار بهم. وللأسف، نحن نرى كيف أصبح الإتجار بالبشر عملاً مربحاً جداً للمنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، وحزب العمال الكردستاني. فعلى سبيل المثال، إن أنشطة الإتجار بالبشر التي يقوم بها تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي قد أكدها تقرير الولايات المتحدة المعني بالإتجار بالبشر لعام ٢٠١٧. وتركيا، بوصفها أكبر بلد مضيف للاجئين، مع وجود أكثر من ٣,١ مليون من السوريين فيها، عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإتجار بالبشر، والسخرة، والرق بين أولئك الذين فروا بالفعل من أهوال الصراعات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شافا (زمبابوي).

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للإتجار بالبشر، نحتاج إلى نهج يشمل المجتمع ككل في مكافحة الجريمة المنظمة. ومن المحتم أن يقوم القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضاً بالإنضمام إلى المساعي التي تبذلها البلدان. وانطلاقاً من ذلك، نجحنا في كفالة مقعد للقطاع الخاص أثناء رئاستنا للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، نود أيضاً التشديد على أنه، بغية مكافحة الإتجار بالبشر بشكل فعال، يجب تعزيز المسارات القانونية للمهاجرين الذين يلتمسون حياة كريمة. وينبغي لنا بذل كل جهد من أجل توفير الظروف اللازمة لهدم الحواجز التي تعترض طريق الهجرة الاعتيادية والمنظّمة. وأود مرة أخرى أن أشدد على أنّ تركيا تؤيد العمل على إبرام اتفاقين عالميين بشأن الهجرة واللاجئين. ولقد دأبنا على المشاركة بنشاط في هاتين العمليتين منذ إنشائهما. ونحن على ثقة بأنه تحت القيادة القديرة للممثل الخاص للأمين العام أربور، والمفوض السامي غراندي، سوف نتمكن من تحقيق الكثير.

وما فتئت تركيا تلتزم التزاماً قوياً بالقضاء على الإتجار بالبشر من خلال تنفيذ نهج تدريجي. وإدراكاً لذلك، اتخذنا تدابير إدارية وقانونية لمكافحة هذه الظاهرة، عن طريق الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والتعاون. وتنصبّ جهودنا على تعزيز تشريعاتنا، وتحسين تنفيذ التزاماتنا. وفي هذا الصدد، ومع إنفاذ القانون المتعلق بالأجانب والحماية الدولية، فإن فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر قد استيعض عنها باللجنة التنسيقية لمكافحة الإتجار بالبشر. وقررت اللجنة أن تعمل على وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية محدثة لمكافحة الإتجار بالبشر في الفترة المقبلة. علاوة على ذلك، فإن مبادرات من قبيل الخط الهاتفي المجاني المتعدد اللغات، وبرنامج دعم الضحايا، وبرنامج العودة الطوعية والآمنة قد تمّ وضعها موضع التنفيذ.

إننا طرف في الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الإتجار بالبشر.

وستستغرق جميع التحديات التي نواجهها وقتا لحلها وسيتطلب المضي قدما في جهودنا إجراءات تعاونية ولكن حاسمة. ويجب أن ندرك اختلاف احتياجات بلداننا وأن نكفل في الوقت نفسه تحقيق المنافع المتبادلة والنجاح المشترك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بموافقة الجمعية، أعطي الكلمة الآن لنيافة رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاغر، أمين قسم العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة غالاغر (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٠، تفاقم نطاق جريمة

الاتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم. ولكن ولحسن الحظ، فقد زاد خلال الفترة نفسها إدراك أبعاد المشكلة والموارد اللازمة للاستجابة لها وعزم الحكومات والمؤسسات والأفراد على مكافحتها.

وفي ذلك، للأسف، القليل من العزاء لأن الفجوة لا تزال تتسع بين التزاماتنا وجهودنا والواقع الذي يواجهه الضحايا، بما في ذلك المخاطر الجدية التي يواجهها يوميا الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. وإيجاد تدابير فعالة لسد تلك الفجوة هو سبب اجتماعنا هنا.

يود وفد بلدي الاستناد في تقييمه للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية إلى الأهداف الأربعة التي تقوم عليها هذه الخطة، وهي: منع الاتجار بالأشخاص من خلال معالجة العوامل التي تؤدي لذلك، وحماية الضحايا ومساعدتهم، ومحاكمة المتورطين في جريمة الاتجار، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية وجميع أصحاب المصلحة للقضاء على الاتجار بالبشر وإعادة تأهيل الضحايا.

وقد أُحرز تقدم كبير في تحديد ومعالجة العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من العوامل التي تجعل الأشخاص عرضة للاتجار، وفي صياغة السياسات والبرامج الشاملة وإعداد حملات التعليم والتوعية. غير أنه في الوقت نفسه تفاقم العديد من العوامل التي تجعلهم عرضة للخطر، ولا سيما النزاعات المسلحة التي تتسبب في حالات طوارئ إنسانية هائلة وهجرة قسرية وأزمة لاجئين، وهو ما أدى إلى تفاقم الحالة المأساوية التي يواجهها الناس، وخاصة النساء والأطفال.

وفيما يتعلق بالعوامل الثقافية، يُلزم الإعلان السياسي (القرار ١/٧٢)، بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المجتمع الدولي بتكثيف جهوده لمنع ومعالجة الطلب الذي يشجع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والفتيات، وذلك بغية القضاء على جميع أشكال الاستغلال. والقيام بذلك بحزم يتطلب إجراء دراسة صريحة وشجاعة للممارسات التي تعزز سلوك الإدمان الجنسي والانتقاص من آدمية الآخرين باعتبارهم مجرد أدوات للمتعة.

وفيما يتعلق بحماية الضحايا ومساعدتهم، يعتقد وفد بلدي أنه يوجد الآن المزيد من الوعي والاعتراف القانوني بأن ضحايا الاتجار بالبشر هم في الواقع ضحايا وليسوا شركاء التزموا الصمت أو، وهو الأسوأ، جناة. ويتوفر المزيد من الخدمات لتحديد وتحرير الضحايا من براثن الرق المعاصر وتقنين أوضاعهم ووضعهم على طريق التعافي. ولكن نتيجة للصدمات العميقة التي يعاني الضحايا منها، ثمة حاجة إلى مزيد من الإدراك لأن جهود إعادة التأهيل لا يمكن أن تكون مجرد برنامج قصير، ولكنها تتطلب استثمارا طويل الأجل لتوفير العلاج والتدريب اللازمين للضحايا لبدء حياة طبيعية ومثمرة يعتمدون فيها على أنفسهم.

وعلى صعيد مقاضاة مرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص، فقد شهدنا أوجه تقدم عديدة في مجال صياغة الصكوك القانونية المناسبة للتحقيق ومقاضاة المتجرين ومعاقبتهم وكسر السلاسل المالية وفهم صلة هذه الجريمة بأشكال أخرى للجريمة المنظمة والفساد وتعزيز التعاون على الحدود وعبرها. بيد أن في الوقت نفسه، كما يوضح التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦، لا يزال هناك عدد قليل جدا من أحكام الإدانة والكثير جدا من حالات الإفلات من العقاب.

وأُحرز تقدم أيضا في إقامة شراكات لتعزيز العمل الجماعي بين الحكومات والوكالات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويشير الإعلان السياسي تحديدا إلى الشراكات مع المنظمات الدينية وفي ما بينها. ومجموعة سانتا مارتا، التي سُميت تيمنا بمحل إقامة البابا فرنسيس، هي تحالف دولي لرؤساء الشرطة والقساوسة الذين

يعملون معا على جميع المستويات من أجل تعزيز التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الدينية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وفقا للاختصاصات المحددة لكل منها.

وبالمثل، فإن المجموعات والشبكات العديدة للأخوات الكاثوليكيات، التي تنسقها دوليا شبكة تليثا كوم المؤلفة من ٢٢ منظمة في ٧٠ بلدا – تبين كيف يمكن للجماعات الدينية التعاون مع سلطات إنفاذ القانون ومع بعضها بعضا والانضمام إلى تحالفات أقوى ذات استراتيجيات متعددة الجوانب، في مكافحة الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الرق المعاصر.

وقد شدد البابا فرنسيس، في رسالته لعام ٢٠١٥ بمناسبة ”اليوم العالمي للصلاة من أجل السلام“ والتي خصصها لموضوع القضاء على الاتجار بالبشر، على الحاجة إلى إقامة شراكات وإلى تضامن وأخوة عالميين جديدين لتلافي اللامبالاة والاستغلال اللذين يشكلان بيئة بشرية ملوثة يزدهر فيها الاتجار بالبشر. وكتب أننا نواجه ظاهرة عالمية، تتجاوز قدرات أي مجتمع أو بلد بمفرده. ومن أجل القضاء عليها، نحتاج إلى حشد يضاهي حجم الظاهرة نفسها. وخطة العمل العالمية جزء هام من ذلك الحشد، وجلسة التقييم هذه هي وسيلة للمساعدة في زيادة فعالية الخطة العالمية. ويجب أن تتناسب جهودنا مع هذا التحدي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.